

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو وانعكاساتها على
الاتحاد الأوروبي
اليونان نموذجا (2007-2017)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصّص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة:

شيخ فتيحة

إعداد الطالبتان:

- كمال ثين هينان
- قاسي سميرة

لجنة المناقشة:

-الأستاذة(ة) أ.عليوة جمال.....رئيسا

-الأستاذ (ة): أ.شيخ فتيحة.....مشرفا ومقررا

-الأستاذ (ة):أ.قصاص يونس.....مناقشا

السنة الجامعية:2016/2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العليم الهادي،

والصلاة والسلام على خير الأنام محمد المبعوث رحمة للعباد

وعلى آله أعلام الإسلام وأصحابه مصابيح الظلام،

وعلى من سلك طريقه واقتفى أثره وتبع سنته إلى يوم الدين

شكر و عرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ (المجادلة، الآية 11)

صدق الله العظيم

وكما قال أيضا سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا،

من يمدده الله فلا مضلّ له، ومن يضله الله فلا هادي له،

ونشهد أنّ لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، ونشهد أنّ محمدا عبده ورسوله.

إنّ الشكر الأوّل والأخير لله عزّ وجلّ سبحانه وتعالى الذي توكلنا عليه لانجاز مذكرتنا

وأعاننا ومنحنا المقدرة على إتمام ثمرة سنين من الجهد والعطاء.

نتقدّم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة "شيخ فتيحة" التي

أشرفت على هذه المذكرة في جميع مراحل إعدادها، ولم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها

وإرشاداتها حول الموضوع وآرائها الصائبة والشديدة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا

البحث.

الشكر الجزيل لكلّ من ساهم في إنجاز هذه المذكرة من قريب ومن بعيد.

شكراً للجميع

إهداء

الحمد لله الذي أنارني بالعلم، وأكرمني بكرمه، وحمّلي بالتقوى.

أهدي هذا العمل:

إلى والدي العزيزان اللذان غمراني بحبهما وعطفها ودعمها المعنوي والمادي

من مطلع فجر حياتي وفي كل لحظات عمري.

إلى من أشدّ بهم أزمي إخوتي: "مزيان، وعلي، لوناس، مصطفى"

إلى نبع الحنان أخواتي الغاليات:

إلى أختي "كهينة" وزوجها العزيز "شعبان"

وإلى البراعم الصغيرة: "ياني وكايس".

إلى أختي "عزيزة" وزوجها "سعيد"، وإلى أختي الصغيرة "ليديا".

إلى زوجي الغالي "عاشور روميدي" وعائلته الكريمة.

إلى خالاتي وأخوالي وعمتي.

وإلى كلّ العائلة كبيرهم وصغيرهم.

إلى أصدقائي وصديقاتي.

إلى صديقتي التي شاركتني معاناة هذا البحث "سميرة" وعائلتها الكريمة.

أخصّ بالشكر إلى الصديقة الحميمة "لامية".

كهّين هنان

إهداء

حمد لله الذي أنارني بالعلم، وأكرمني بكرمه، وحمّلني بالتقوى.

أهدي هذ

العمل:

إلى والدي العزيزان اللذان غمراني بحبهما وعطفها ودعمها المعنوي والمادي

من مطلع فجر حياتي وفي كل لحظات عمري.

إلى من أشدّ بهم أزرى إخوتي: "يوسف، حسان، براهيم، ماسينيسا"

إلى نبع الحنان أخواتي الغاليات: "ججيقة، وردية"

وإلى زوجة أخي "كهينة"

إلى زوجي الغالي "حكيم" وعائلته الكريمة.

إلى خالاتي وأخوالي وعمتي.

وإلى كلّ العائلة كبيرهم وصغيرهم.

إلى أصدقائي وصديقاتي.

إلى صديقتي التي شاركتني معاناة هذا البحث "ثين هنان" وعائلتها الكريمة.

إلى زميلاتي: "سمينة، كاتية، لامية، ريحة، وزنة، صافية، أمال".

إلى أساتذة قسم العلوم "قسم العلوم السياسية" بجامعة مولود معمري

بتيزي وزو خاصة "شيخ فتيحة"

كهمسيرة

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية.

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف بالأزمة الاقتصادية وأسبابها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: إدارة الأزمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: وكالات التصنيف ودورها في تفعيل الأزمة.

المطلب الأول: تعريف بوكالات التصنيف.

المطلب الثاني: أنواع التصنيفات الائتمانية.

المطلب الثالث: أزمة الرهانات العقارية الأمريكية.

استنتاج الفصل

الفصل الثاني:

أوروبا من السوق المشتركة إلى الاتحاد النقدي.

تمهيد

المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السوق الأوروبية المشتركة.

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي.

المطلب الثالث: معاهدة ما ستريخت والتدرج للوحدة النقدية.

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية والعملة الأوروبية الموحدة.

المطلب الثاني: البنك المركزي الأوروبي.

المطلب الثالث: مزايا العملة الموحدة ومعوقات الاتحاد النقدي الأوروبي.

المبحث الثالث: مشروع الدستور الأوروبي.

المطلب الأول: ظهور المشروع الدستور (معاهدة نيس).

المطلب الثاني: محتوى المشروع الدستور الأوروبي.

المطلب الثالث: معوقات تجسيد المشروع.

استنتاج الفصل

الفصل الثالث:

انعكاسات الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي

تمهيد

المبحث الأول: خلفيات أزمة الديون اليونانية.

المطلب الأول: انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد اليوناني.

المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني.

المبحث الثاني: بداية الأزمة المالية اليونانية من الأسباب إلى التأثيرات.

المطلب الأول: بداية الأزمة المالية اليونانية.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الأزمة المالية اليونانية.

المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة المالية اليونانية على الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة اليونانية في منطقة اليورو.

المطلب الأول: سيناريو إفلاس وخروج اليونان.

المطلب الثاني: سيناريو السداد والبقاء بالاتحاد الأوروبي.

استنتاج الفصل

خاتمة

مَقْدَمَةٌ

مقدمة:

إن تكرار الأزمات المالية خلال نهاية عقد العشرينيات من القرن العشرين شكل ظاهرة اختلفت أسبابها ومجرياتها، فبعد أزمة الكساد الكبرى سنة 1929 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت موجاتها إلى باقي الدول المتقدمة الأخرى شهد العالم العديد من الأزمات تزامنت مع موجات الانفتاح الاقتصادي والتجاري المتزايد من فترة زمنية لأخرى، مما ساهم بشكل كبير في خطورتها التي تحمل وزرها دول مسببة فيها وأخرى مساهمة.

ولقد ساهم الهيكل الذي يركز عليه النظام المالي الدولي والقطبية الأحادية في بروز وتكرار تلك الأزمات سواء في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أو خارجها، وذلك لما يتضمنه هذا النظام من عناصر تشكل منظومة محفوفة بالمخاطر، حيث يرجع العديد من المفكرين الاقتصاديين ظهور تلك الأزمات إلى فشل النظام المالي القائم على الرأسمالية في إشارة واضحة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تدافع بشدة عن هذا النظام، ومع مرور الوقت تزايدت مظاهر فشل الرأسمالية متمثلة في تسارع وتيرة حدوث الأزمات المالية منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، كان أبرزها أزمة النمر الآسيوية سنة 1997، والتي تميزت بانتشارها السريع بين الدول التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تبادل مالي وتجاري أوسع.

هذا وقد شهد العالم بروز أزمة مالية حادة، ظهرت بوادرها في سنة 2007، وبرزت أكثر سنة 2008 وعرفت في البداية على أنها أزمة رهون عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية، ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، وانخفضت أسواق المال الأمريكية والأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس.

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تنتج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية ناجحة كان من المفترض أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، ركود في الاتحاد الأوروبي ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز، فتمت الإستدانة الخارجية، وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو فالعجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمت حتى وصلت في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، فإن انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية كانت بفعل غياب الثقة أيضا في الأسواق الأوروبية، نتيجة لموقف المستشار الألمانية السلبية اتجاه اليونان بعدم تقديم أي عون لها، وهو ما انعكس أثره سلبا على كافة الأسواق، كما ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2011، أن تداعيات أزمة الديون السيادية المتفاقمة في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في خطورة الأزمة الاقتصادية اليونانية على الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر موطن "اليورو"، وفي ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة جراء الأزمات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وجد اليورو نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، فأوروبا تعاني من تحديات اقتصادية كبيرة وذلك بعد ظهور مشكلة تفاقم الديون العامة والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الاتحاد الأوروبي وانتشار أزمة الديون السيادية والتي تهدد بإفلاس بعض الحكومات منطقة اليورو خاصة منها اليونان، التي تفاقمت ديونها العامة وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل وتهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي ككل، وهكذا تضع علامات استفهام على مستقبل منطقة اليورو، وما ينذر بأزمة مالية عالمية كبيرة.

*أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص بعض أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- إسقاط الضوء على الأزمة اليونانية باعتبارها من أكثر تضررا من بين الدول الاتحاد الأوروبي.
- الوقوف عند الأسباب الرئيسية التي دفعت للأزمة وتحليلها.
- معرفة أثر الأزمة على منطقة اليورو

*مبررات اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو دراسة حالة اليونان كموضوع للدراسة ليست من قبيل الصدفة وإنما يرجع لعدة اعتبارات تتلخص فيما يلي:

أ-الاعتبارات الذاتية:

لعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء اختيار هذا الموضوع هو ميولنا الشخصي والعلمي للبحث عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى أننا نتأثر بكل ما يحدث في منطقة اليورو، وهذا ما يدفعنا نتساءل عن أسباب عدم إيجاد حلول نهائية لهذه الأزمة حتى الآن.

ب-الاعتبارات الموضوعية:

- تم اختيار اليونان كنموذج للدراسة نظرا لموقعها الجيو-اقتصادي وكدولة عضو في الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي وأيضا أول الدول الأوروبية المتأثرة بالأزمة العالمية.
- ديناميكية وقلّة الدراسات الأكاديمية التي تتناوله.

*إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى أثرت الأزمة المالية 2008 على منطقة اليورو؟

*التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالأزمة الاقتصادية المالية؟
- ما الهدف من إنشاء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"؟
- ما هي الأسباب الرئيسية المسببة للأزمة المالية اليونانية؟

*فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة يتم طرح الفرضيات التالية:

1. إنشاء العملة الأوروبية الموحدة هي التي ساهمت في حل الأزمات الاقتصادية.

2. عجز تأهيل اليونان للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي هو السبب للوقوع في الأزمة.

3. عجز الاتحاد الأوروبي من حل الأزمة.

*حدود الدراسة:

-الإطار الزمني:

تم اختيار الحقبة الزمنية من 2007 إلى 2017 نظر ما تضمنه من محطات تاريخية هامة ومفصيلة لإبراز مكامن الإشكال والغموض حول الظاهرة المدروسة.

-الإطار المكاني:

تشمل الدراسة على وجه الخصوص الاتحاد الأوروبي عامة واليونان خاصة.

*أدبيات الدراسة :

لا يمكن معالجة أي موضوع دون الرجوع إلى الدراسات السابقة ومن هنا تطرقنا في موضوعنا إلى العديد من الدراسات نوجزها فيما يلي:

1. دراسة سايل سعيد، وردت تحت عنوان التعاون الأوروبي-المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية [2007-2011]، مذكرة ماجستير جامعة تيزي وزو 2012/2013. حيث تناولت هذه الدراسة النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية، وكيفية إدارتها.

2. رواق خالد، وردت تحت عنوان أثر الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير جامعة بسكرة 2012/2013. تناولت هذه الدراسة أزمة منطقة اليورو وتحليلها من خلال أسباب هذه الأزمة والنتائج التي أدت إليها

وتداعياتها على مكانة اليورو الدولية ومستقبله كعملة أوروبية موحدة، وقد خلص الباحث إلى أن أزمة اليورو الأخيرة أبرزت على سطح الوجه الآخر للعملة الموحدة والمشكلات الحقيقية التي يمكن أن تواجه الاتحاد النقدي، وذلك مع تصاعد الديون السيادية مما وضع المنطقة بأكملها في مأزق خطير.

3. دراسة بوصبيح صالح رحيمة، وردت تحت عنوان التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي-دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2010/2011. جاءت هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على فترة التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه، مع تسليط الضوء على أزمة اليونان في منطقة اليورو ومعرفة آثارها على التجربة الأوروبية.

*الإطار المنهجي:

ل للوصول إلى الإجابات حول التساؤلات عمدنا الاستعانة بمجموعة من المناهج والنظريات لإضفاء صفة العملية على الموضوع.

• المنهج الوصفي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع الحقائق والمعلومات حول الظاهرة بالأزمة، ووصفها للوصول إلى الأسباب والعوامل التي تتحكم فيها ويستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

• المنهج التاريخي:

وهو منهج يهدف إلى البحث في حيثيات الظاهرة المطروحة وتحليلها وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل،

وقد اعتمدنا على هذا المنهج لدراسة التطور التاريخي لانضمام اليونان للاتحاد الأوروبي، وكذلك تتبع خطوات الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وتبنى اليونان للعملة الأوروبية الموحدة.

*الإطار المفاهيمي:

أ-الأزمة:

الانقطاع المفاجئ في مسيرة النظام الاقتصادي بحيث يهدد سلامة هذا النظام ويقوضه.

ب-الأزمة الاقتصادية:

فترات اضطرابات عنيفة واختلالات اقتصادية حادة، تقطع سير عملية إعادة الإنتاج الرأسمالي الموسع التي تظهر الفرق الشاسع بين مستوى الإنتاج ومستوى الطلب المحقق.

ت-الطلب:

هي الكمية التي يكون للمستهلك مستعدا لشرائها عند مختلف الأسعار وخلال فترة زمنية معينة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

ث-العرض:

يقصد بها بالكميات التي يكون المنتجون (البائعون) على استعداد تام لبيعها فعلا في السوق في فترة زمنية معينة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل.

ج-فائض القيمة:

هي فكرة استخدمها "كارل ماركس" في حوارهِ حول الاقتصاد السياسي، وهي تعبر عن العمل المنجز الزائد عن العمل الضروري لحاجة العامل.

ح-ماكرو اقتصادي:

إحدى سمات نظام كينز هو الدخل والاستهلاك والاستثمار يتحدث عنها بصورة كميات كلية.

خ-الكساد:

هي فترة الانحسار والهبوط في كافة الأنشطة الاقتصادية، وتشمل زيادة البطالة وانخفاض الناتج الكلي وهبوط الصناعات وغيرها.

د-الإففاق الحكومي:

يتمثل الإففاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، التي تشتريها الحكومة والتي تشمل السلع والخدمات، إضافة إلى نفقاتها في بناء المدارس والمستشفيات والطرق والمشروعات الاستثمارية...إلخ

ذ-الرهن العقاري:

ما يمتلكه المستهلك للحصول على خيارات متعلقة بالتمويل كالقروض الاستهلاكية أو قروض توسع النشاط التجاري.

هـ-منطقة اليورو:

هو الاسم الذي يطلق على دول الاتحاد الأوروبي المنضمة إلى عملة الموحدة اليورو.

ي-سعر الصرف:

هو السعر الذي عنده تكون البنوك المركزية قادرة وراغبة في مبادلة عملة معينة بالعملات الأخرى (السعر الرسمي).

م-الدين السيادي:

هو دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية، وعلى ذلك الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو في طبيعة عملة الإصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة.

*تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل إلى مبحثين أو ثلاثة وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية.

فمن خلالها تطرقنا لمفهوم الأزمة الاقتصادية وأسبابها والنظريات المفسرة لها، وكيفية إدارتها في المبحث الأول، وكذلك إبراز دور وكالات التصنيف في تفعيل الأزمة بتحديد مفهوم وكالات التصنيف وأنواعها، وأزمة الرهن العقاري الأمريكي في المبحث الثاني.

الفصل الثاني: أوروبا من السوق المشتركة إلى الاتحاد النقدي.

وقد تناولنا في هذا الفصل نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي في المبحث الأول، وصولاً إلى العملة الموحدة "اليورو" في المبحث الثاني، وأخيراً مشروع الدستور الأوروبي في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث: أزمة منطقة اليورو (اليونان نموذجاً).

ففي هذا الفصل تطرقنا إلى خلفيات أزمة الديون اليونانية التي تتمثل في انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي، وطبيعة الاقتصاد اليوناني، والمؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني في المبحث الأول، كما أشرنا إلى بداية الأزمة المالية اليونانية وأسبابها وانعكاساتها على الاتحاد الأوروبي في المبحث الثاني، وأخيراً قمنا بوضع نظرة مستقبلية للمنطقة اليورو من خلال مجموعة من السيناريوهات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأزمة

الاقتصادية.

تمهيد:

على الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أنّ الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم الأزمات مازال محدوداً حتى اليوم، فتفسير الأزمات وبحث جوانبها أمر شاق وصعب، والتعرف على حقيقة العوامل التي ساهمت في نشوئها والتي أدت إليها، وعدم الإنخضاع بالأعراض التي تشكلها الظاهرة الخارجية أمر غير ميسور.

وبسبب العولمة المالية، والأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي، أصيب الاقتصاد العالمي بأزمة اقتصادية خطيرة جداً لم يشهدها العالم، ولعل أن الأزمة المالية الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية هي خير دليل، وهذا ما سنتعرف عليه في الفصل الأول.

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية.

يعتبر موضوع الأزمات من المواضيع الحساسة مثيرة الاهتمام لدى العديد من الباحثين والاقتصاديين، فمهما كانت نوعها اجتماعية، سياسية، اقتصادية ونوع المجال الذين وقعت فيه فلها آثار سلبية تكون مدمرة ومن هنا فنحن في صدد الحديث عن الأزمات الاقتصادية.

لذلك سنعرض في المبحث لتقديم تعريف الأزمة الاقتصادية (المطلب الأول)، ثم النظريات المفسرة للأزمات الاقتصادية (المطلب الثاني)، وطريقة التغلب عليها عن طريق إدارة الأزمات في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: تعريف بالأزمة الاقتصادية وأسبابها.

1-تعريف الأزمة لغة واصطلاحاً:

أ- لغة: تعني الشدة والقحط.

ب- اصطلاحاً: تعني حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف سلبية كانت أو إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

أو أنها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة وتؤدي إلى توقف حركة العمل أو هبوطها إلى درجة غير متعادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة في الوقت المحدد¹.

وقصد فهم الأزمة لابد من التفريق بين المفاهيم التالية:

¹ - صبحي رشيد اليازجي، "إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم، دراسة موضوعية"، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 19، العدد 2، أبريل 2011، ص.327.

1. مفهوم المشكلة:

تمثل حالة توتر وعدم الرضا وهي السبب الحالى غير مرغوب فيها نتيجة لوجود بعض الصعوبات التي تعيق الأهداف أو الوصول إليها، وتعتبر المشكلة عن حدث له شواهد وأدلة تنذر بوقوعه بشكل غير مفاجئ يجعل من السهولة إمكانية التوصل لأفضل حل بشأنها.

2. مفهوم الصدمة:

وهي شعور فجائي حاد غير متوقع الحدوث، وهذا الشعور مركب من الغضب والذهول والخوف، وقد تكون الصدمة هي أحد عوارض الأزمات أو أحد نتائجها التي تولدت عند انفجارها بشكل فجائي سريع ودون سابق تمهيد أو إنذار¹.

3. الواقعة:

وهي خلل في أحد مكونات النظام حدث وانتهى أثره، ويكون تأثيرها على جزء من النظام، ومن ثم لا يترتب عليها حدوث تهديد للنظام بأكمله كما هو الحال بالنسبة للأزمة.

4. الكارثة:

تعبر عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الماديات أو غير الماديات أو كلاهما معا، أو أنها المشكلة التي تبقى دون حسم فترة طويلة والتي تتحول إلى كارثة فهي غالبا المسببة للأزمات، فرغم اتفاق الأزمة والكارثة في كون كل منهما موقفا مفاجئا إلا أنّ الكارثة تختلف عن الأزمة فيها ينج عنها من خسائر فادحة وليس في حد ذاتها أزمة تدخل الإنسان بصورة سيئة، وبالتالي فهي كوارث لا يمكن توقعها أو توقع حجم الضرر الناجم

¹ - المرجع نفسه، ص.324.

عنها وثم ينتظر حتى تنتهي الكارثة ومعرفة ما أسفرت عنه من نتائج التي قد تسبب أزمات مثل: أزمات السكن والمأوى، وانعدام الأمن وسيطرة الفوضى¹ ومن خلال كل هذا يمكن تعريف الأزمة على أنها:

موقف محرج ومعقد، وحالة من عدم التوازن تتسارع فيه الأحداث وتتلاحق وتختلط فيه الأسباب والنتائج، وتفسر عن جملة من النتائج غير المتوقعة، وصعوبة في اتخاذ القرارات الشيء الذي يقتضي ضرورة البحث عن أساليب وحلول مستحدثة غير تقليدية للخروج منها أو التقليل من حدتها، كما يمكن أن تكون الأزمة كنقطة تحول نحو وضع أفضل باعتبارها فرصة لتحديد نقاط الضعف في النظام المعني وإطلاق القدرات الإبداعية لبناء أسس نظام جديد أقوى².

2-أنواع الأزمات:

لا يوجد تصنيف موحد لأنواع الأزمات حيث تختلف باختلاف الأسس التي يعتمدها الباحثون في إجراء التصنيف لهذه الأزمات ، وعادة تصنف الأزمات وفقا للمعايير التالية:

أ-أنواع الأزمات وفقا لأثرها (مادية أو معنوية):

• الأزمات المادية:

وهي أزمات ذات طابع اقتصادي، ومادي وكمي، وقابلة للقياس ويمكن دراستها والتعامل معها ماديا وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة.³

¹ - نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013-2014، ص ص. 7،5.

² - نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج "دراسة حالة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص.3.

³ - محمد عماد عبد العزيز، الأزمة المادية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة تكريت، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، العدد 33، 2015، ص.5.

• الأزمات المعنوية:

وهي أزمات ذات طابع نفسي، وشخصي، وغير ملموس، ولا يمكن الإمساك بأبعادها بسهولة، ولا يمكن رؤية أو سماع الأزمة بل يمكن الشعور بها.

ب- الأزمات وفقا لدرجة شدتها (الخفيفة أو العنيفة):

• الأزمات الخفيفة:

وهي تلك الأزمات التي يكون تأثيرها على البيئة الداخلية والخارجية، تأثيرها محدودا وخفيفا يسهل التعاطي معه وعلاجه يكون بشكل فوري وسريع.

• الأزمات العنيفة:

وهي أزمات بالغة الشدة والعنف تعصف بالمنظمة ويكون تأثيرها عنيفا، وهي تؤثر على كل مكونات المنظمة بمستوياتها المختلفة¹.

ج- أنواع الأزمات وفقا لشمولها (جزئية أو عامة):

• الأزمات الجزئية:

وهي أزمات تطول جزءا من كيان المنظمة أو النظام، وليس كله ويكون الخوف من أن استمرار الأزمة قد يمتد إلى باقي أجزاء النظام.

• الأزمات العامة:

وهي أزمات تغطي كافة أجزاء الكيان (سواء كان مؤسسة أو منظمة أو شركة) وهو يؤثر على كافة أطراف النظام وأشخاصه.

¹ - إيثار عبد الهادي محمد، إستراتيجية إدارة الأزمات: تأصيل مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، مجلد 17، العدد 64، ديسمبر 2011، ص ص. 8، 9.

د-أنواع الأزمات وفقا لمدى تكرارها (وحيدة أو متكررة):

• الأزمات الوحيدة:

وهي أزمات فجائية، غير دورية، ويصعب التنبؤ بوقوعها.

• الأزمات المتكررة:

وهي أزمات تتسم بالدورية والتكرار ويمكن التنبؤ بها والسيطرة عليها¹.

هـ-أنواع الأزمات وفقا لموضوعها:

وتصنف حسب المجال الذي وقعت فيه وفق هذا المعيار قد تظهر أزمة بيئية أو أزمة سياسية أو أزمة اقتصادية، وفي داخل كل نوع تظهر تصنيفات فرعية مثل الأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية.

• الأزمات المالية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية. لكن المفاهيم البسيطة للمصطلح هو أن الأزمة المالية: إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى².

• أزمات مديونية:

وهي أزمات تعني أن بلد أو مجموعة من البلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها وتسديدها³.

¹- اليازجي، مرجع سابق ، ص.327.

²- مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية: نظرية للأزمة أم أزمة نظرية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص.2.

³- مزبود إبراهيم، فترات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرف العربي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالي، جامعة المدية، العدد 1، أبريل 2014، ص.177.

• أزمات عملة:

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة.

• أزمة مصرفية:

وهي نوع من الأزمات التي يتعرض فيها بنك أو عدد من البنوك لعدم القدرة على مواجهة طلبات سحب الودائع، عند حدوث تدافع شديد للمودعين¹.

• الأزمة النقدية:

تتضمن هبوطا شديدا في قيمة العملة الوطنية يسبقه أو يصاحبه انخفاض حاد في الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية، وتلمس هذه الأزمة من خلال اتجاه الأفراد والمؤسسات نحو تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية، الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي وتصبح السلطات النقدية في هذه الحالة غير قادرة في الدفاع عن السعر الثابت للعملة الوطنية، مما يجبرها على التخلي عنه لصالح تبني نظم صرف مرنة وخاصة عندما تسود مستويات سعر صرف لا تتسجم مع واقع الاقتصاد الكلي².

¹- نزهان محمد سهو، الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب، التداعيات، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، 2010، ص ص. 255، 256.

²- هيل عجمي جميل، "الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 203، ص.03.

3- الأزمة الاقتصادية من قراءة الواقع إلى بروز المفهوم:

لقد طالت الإقتصادات مجموعة من الأزمات كونت في مجملها قطيعة داخل المسار النمو، وذلك منذ بروز الرأسمالية خاصة طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وإذا كانت كل أزمة تتسم بالخصوصيات من حيث نوعيتها أو الظروف التي ترتبط بها فإنّ الباحثين المتخصصين يتفقون كلهم على وجود عدة مؤشرات مشتركة لكل الأزمات منها: انحسار قوي لمستوى الإنتاج، إفلاس الشركات، شيوع البطالة، انخفاض في الأسعار هذه هي العملات الدالة على تقلب الأوضاع بعد أن كانت الحياة الاقتصادية قد مرت من حالة انتعاش ووسع إلى حالة ركود وانكماش وبالتالي عندما تصل الأزمة إلى عمقها تظهر من جديد عناصر تقلب الأوضاع في اتجاه معاكس¹.

وهكذا بدأت فترات الإزدهار (انتعاش) وفترات الانكماش تتوالى وتتناوب، ويرجع الفضل للاقتصادي الفرنسي (جوكلار 1860) الذي قام بوصف الأزمة وربطها بالدوريات الاقتصادية الكلاسيكية (Cycle) والتي ميزت الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر وتتمر بعدة مراحل منها:

• مرحلة الانتعاش:

تميل مستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي، فيزداد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

• مرحلة الرواج أو الرخاء:

يتمثل في بدأ الأسعار بالارتفاع التي تؤدي إلى تشجيع المؤسسات المنتجة لزيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

¹- فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، دار البيضاء: المغرب، المركز الثقافي العربي، 2009، ص.ص. 117، 118.

• مرحلة الأزمة:

يتمثل في بدأ الأسعار بالهبوط وتزايد المخزون وبيدأ الخوف التجاري في الانتشار وارتفاع أسعار الفائدة.

• مرحلة الكساد:

تتخفص الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي وكثرة البطالة فبالنالي الصفة المميزة للدورة الاقتصادية هي صفة الانتشار بكونها لها أثر كبير على الأنشطة المختلفة¹.

ولتقديم بمفهوم الأزمة الاقتصادية وتحديد الأسباب المؤدية إليها على حسب قول "جاك أتالي" (J.Attali) أمرا صعبا وذلك من خلال مقال بعنوان "مفهوم الأزمة في النظرية الاقتصادية" النظام بالوضاء "لا يوجد بنظري لا نهاية ولا بداية للأزمة" ولكن مهما كان شكلها دولية أو داخلية أو سياسية أم اقتصادية فيمكن التقديم ببعض المفاهيم المتعلقة بها²:

- الأزمة الاقتصادية من الناحية الداخلية (الوطنية) تتمثل حسب تعريف أحد المعاجم السياسية في تلك الهزة والخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي للدولة بالشكل الذي يعيق الدورة الاقتصادية بظهور الكساد وانتشار البطالة مثل أزمة الكساد (1929) من الناحية الاقتصادية والتجارية، وتساعد الاضطرابات والاحتجاجات الجماهيرية من الناحية الاجتماعية والسياسية والأمنية للدولة، وعادة ما تحدث الأزمات الاقتصادية نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملائمة

¹-ديبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي-دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة: 2012-

2013، ص.4.

²- العقون، مرجع سابق ، ص5.

الإئتمانية للمقترضين وعندما يحدث إنخفاض في قيمة العملة، يؤدي لحدوث ما يسمى التدفقات الرأسمالية للخارج، وعليه فالأزمة الاقتصادية عادة ما تكون امتداد أو نتيجة حتمية لأزمة مالية سابقة لها.

- ومن الناحية الدولية والعالمية: لقد عرفها "هارفارد" (Harvard) في مقال صدر في 1995 تحت عنوان "Managing the crisis you to prevent" أنّ الأزمة الاقتصادية خاصة على المستوى الدولي، تتمثل في ذلك الاضطراب المفاجئ الذي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما سرعان ما ينتشر للأقطار الأخرى. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في الدورة الاقتصادية الدولية¹ فالأزمة الاقتصادية بصفة عامة يقصد على أنها: «حالة حادة من المسار السيء للحالة الاقتصادية بلاد أو لإقليم أو للعالم بأسره، تبدأ عادة جراء انهيار أسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، الإفلاس، التوترات الاجتماعية وانخفاض القدرة الشرائية². كما تعرف أيضا الأزمة الاقتصادية: انحدار الطلب ⇐ نقص الإنتاج ⇐ تدني الأسعار ⇐ خفض الأجور ⇐ تسريح اليد العاملة ⇐ نقص من جديد للطلب: هذه هي معادلة الدائرة المغلقة للأزمة³.

- من خلال التعاريف يمكن القول أن الأزمات الاقتصادية داخلية كانت أم عالمية تتميز بالخصائص التالية.

¹ - سايل سعيد، التعاون الأوروبي-المتوسطى في ضوء الأزمة الاقتصادية 2007-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص.41.

² - عزيزة بن يسمينة، أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، ص.165.

³ - ولعلو، مرجع سابق ، ص.42.

• خاصية نقص المعلومات:

أي وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة.

• خاصية المفاجأة:

أي أن الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها وتجنب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنطقة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أم الوحدة الاقتصادية وهكذا تخرج التصورات عن سيطرة صانع القرار فيصبح عاجزاً أمام الأزمة¹.

• خاصية الاضطراب والتردد:

تكن من عدم القدرة على تقدير ما يحمله المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كبيرة قد تعصف بها مستقبلاً.

• خاصية ضيق الوقت:

فالحدث المفاجئ لا يتيح وقتاً كافياً للرد عليه والاستجابة له إذ أن الردّ عليه يجب أن يكون سريعاً لما يمثله من تهديد للمصالح القومية².

¹- فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، ص ص. 4، 5.

²- حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة المالية، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص.2.

4-أسباب الأزمات الاقتصادية:

إنّ الأزمات ليست وليدة ذاتها بل نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل المؤدية لنشوءها ، ولمعالجتها لا يتم دون معرفة لأسبابها وللأزمة مقدمات تدل عليها وشواهد تشير إلى حدوثها منها¹:

- التحرر الاقتصادي والتجاري والمالي غير الوقائي وغير الحذر وذلك من الانغلاق الكبت المالي، بما في ذلك ضغط الافتراض، وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد والتي تشكل إنهيار أسواق الأوراق المالية والتوسع في منح الإئتمان وتدفعات رؤوس الأموال الضخمة.
- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي هي عملية تتبع درجة الإفصاح عن المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية إضافة لعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترضين نسبتها من رأس مال المصرف، حيث أظهر مثلا: التتبع التاريخي للأزمات الاقتصادية، أن التنظيم والرقابة يأتیان دائما بعد حدوث الأزمة، أمام عدم النجاح الدائم للحكومات في التنبؤ المسبق والدقيق بحدوث الأزمات الاقتصادية والوقاية منها في المستقبل².
- التغيرات والتطورات التكنولوجية مثل المخترعات الجديدة والتي تحول دون ارتفاع الطلب على بعض المنتجات والخدمات والاستثمار في بعض القطاعات.

¹- بلورغي، مرجع سابق ، ص 13 .

²- ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الاستثمارات العربية البنئية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث (LMD)، جامعة بسكرة، قسم العلوم التجارية، 2015-2016، ص.14

• ظهور الأحداث السياسية والأمنية الإقليمية والدولية، وذلك من خلال حروب ونزاعات، قد تهدد الطرق البحرية الحيوية للنقل التجاري عبر الممرات المائية والبحار، أو تهدد بقطع الإمدادات النفطية والموارد الطبيعية الأخرى مما يخلق تنوع من الاستنفار في الأسواق العالمية فترتفع أسعار الطاقة ومعها أسعار المنتجات الأخرى، فتحدث أزمة اقتصادية دولية مثل ما كان عليه الشأن أثر "أزمة الطاقة الأولى 1973 عندما قامت جامعة الدول العربية بحظر بيع النفط العربي لجميع الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل في الحرب العربية-الإسرائيلية في أكتوبر 1973¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية.

إنّ الأزمات الاقتصادية عرفت منذ بدأ التاريخ البشري، وذلك على اعتقاد "برنارد روزي" (Bernard Rosier) ولنتيجة انعكاساتها السلبية على التطورات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، ظهرت أفكار وتيارات نظرية مختلفة سعيا لفهم هذه الأزمات وأسبابها ومدى إمكانية التنبؤ بها وكل هذا بهدف التحكم والسيطرة عليها والتقليل من خسائرها على الاقتصادات المختلفة، ومع اختلاف هذه النظريات بين التي تفترض أن الأزمات الاقتصادية حالة جبرية وطبيعية وبين التي تقدم شروحا بنيوية لها من خلال الاعتقاد بوجود أسباب هيكلية غير طبيعية أحدثت الأزمة.

وعليه سنحاول فيما يلي استعراض أهم هذه النظريات²:

1- النظرية الكلاسيكية:

من أبرز مفكري هذه النظرية "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل"³.

¹ - سايل، مرجع سابق ، ص 43.

² - سايل ، مرجع نفسه، ص.45.

³ - أحمد سبع، دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسة الاقتصادية، العدد 07، 2016، صص.156، 157.

فعند تطرقهم لإمكانية ظهور أزمات في النظام الاقتصادي الرأسمالي أو الليبرالي أكد هؤلاء أنّ لا وجود لأية إمكانية الحدوث أزمات خطيرة وكبرى والسبب في ذلك يعود حسبهم لوجود نظام طبيعي يطلقون عليه تسمية "اليد الخفية" الذي يعمل بشكل آلي للحفاظ على التوازن والتناغم في الأسواق وبالتالي التكيف مع جميع التغيرات التي قد تطرأ عليه، وتجنب أي أزمة محتملة في النظام الاقتصادي الليبرالي فأدم سميث يستبعد مثلا إمكانية حدوث أزمات بطالة في الأسواق الرأسمالية لأنّ كل شخص يتقدم للعمل سيجد أن الآليات الطبيعية المتحكمة في السوق كفيلة باستيعاب طلبات العمل دون تدخل الدولة أو البشر في تحقيق ذلك، ومن هنا عارض أصحاب هذه النظرية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حرصا على عدم تخريب الانسجام الطبيعي للسوق الليبرالية¹.

2- النظرية الماركسية:

ينطلق "كارل ماركس" في مؤلفه "رأس المال" بأن ظهور الأزمة الاقتصادية أمر حتمي وطبيعي، فهي ناتجة من تناقض تاريخي بين الثنائية (العمل والرأسمال) التي تستند إليها التراكم والتطور فهي تبني على منازعة إيديولوجية²، فيعتبر أن مالك وسائل الإنتاج (الرأسمالي) يستولي على ناتج مجهود العمل (العمال) عبر "فائض القيمة"، ويقوم بتوظيفها في عمليات الاستثمار (التراكم) فيرتفع الإنتاج (فائض الإنتاج)، في حين تبقى الأجور في مستويات منخفضة فتتقصر القدرة الاستهلاكية للطبقة العاملة ويتسع تفجيرها، وهذا ما يؤدي الأزمات التي لا تمثل حالات عارضة خارجية المنشأ بل هي كامنة في صيرورته التاريخية إذ تزداد الهوة بين الرأسماليين والعمال ويزداد عدد الجيش الاحتياطي الصناعي المتعطل مما

¹ - سايل، مرجع سابق، ص. 48.

² - ولعلو، مرجع سابق، ص ص. 111، 112.

يؤدي إلى تكوين طبقة هائلة من المجتمع غير المستهلكة في حين تراكم السلع في الأسواق فتحدث الأزمات تلوى الأخرى إلى أن يصل النظام الرأسمالي إلى حدوده فينهار ويزول¹.

فالرأسمالية من خلال حركيتها تؤدي عبر الإزدواجية التي تستند إليها إلى نقص الاستهلاك لدى العمال ووفرة الإنتاج، وتلعب الأزمات دور ضبط الحياة الاقتصادية إلى أن تصل هذه الأخيرة إلى الأزمة الكبرى المحيطة بالنظام الرأسمالي، وإلى جانب هذا فقد بينت مجريات التاريخ أن تنبؤات ماركس لم تتحقق، وأن الرأسمالية لم تمنح من البلدان المتطورة بل إن الرأسمالية وجدت في الظاهرة الإمبريالية نفسا جديدا قبل أن يأتي تدخل الدولة ليساهم في تدعيمها واستمراريتها كما حدث بعد أزمة الثلاثينات. ولكن إبراز محدودية التوجه الإيديولوجي لماركس لا يعني تجاوزا مطلقا لتحليلاته الاقتصادية، إذ أنها لا تزال تمثل مرجعا علميا ذو أهمية، فأولا يتجلى في المكانة التي أعطاها للعمل كأساس للتنمية والتراكم، وثانيا بإبراز مخاطر الهوة بين العرض والطلب (قوى الإنتاج، مستوى الأجور)

فلقد ظهرت قبل عام 1930 تأويلات نظرية أخرى للأزمات الاقتصادية ارتبطت بعدة

معطيات:

1. مسألة الادخار والاقتراض (توغان بارونوفكي 1894 الذي يتجلى في عجز المنظومة الاقتصادية على ملاءمة مستوى الادخار مع حاجيات التراكم (الاستثمار).
2. مسألة ملاءمة القدرات الانتاجية (الاقتصادي أفتاليون 1908 مع إمكانيات الطلب النهائي حيث يتجلى تفاوت في الزمن بين مستوى الاستثمار ومستوى الاستهلاك مما يؤدي إلى وفر في الإنتاج.

¹- وناي رشيد، آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بلبيدة، العدد التاسع، جوان 2011، ص.110.

3. مسألة ارتفاع التكاليف في مرحلة الإزدهار والتي تؤدي إلى نقص في معدل الأرباح الذي يعتبر المرجع الأساس لعمليات التراكم¹.

3- النظرية الكينزية:

سميت هذه النظرية بهذا الإسم نسبة لرائدها البريطاني "جون مينار كينز" فهي تدعو إلى اعتماد بمقاربة الكلية (ماكرو اقتصادي)، مبنيا أن الأزمة تنتج عن تفاوت من الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار على مستوى الوطني) والعرض الكلي (الإنتاج الوطني)².

فارتبطت هذه النظرية بظهور أزمة الكساد العظيم 1929 التي تعبر ابرز دليل على فشل أطروحات النظرية الكلاسيكية التي نفت إمكانية حدوث الأزمات في النظام الرأسمالي، وبالتالي أدت هذه النظرية لاكتشاف الخلل فيه واقترح حلول لهذه الأزمات لا لانتقاد النظام الاقتصادي الليبرالي³، فهذه النظرية في تفسيرها للأزمات الاقتصادية تؤكد أنّ كلما ارتفع الدخل الفردي يرتفع معه الاستهلاك، ولكن هذا الأخير لا يرتفع بنفس النسبة مع الدخل ويعود السبب إلى أن الأفراد يدخرون أكثر وبالتالي كلما ارتفع دخلهم يلجئون للاستهلاك وذلك وفقا لحاجاتهم الأساسية والباقي للادخار لهذا فسر كينز هذه الظاهرة (بقانون ميل الناس للادخار). ومن ناحية أخرى يفسر كينز أن الدوافع النفسية لاحتفاظ لأفراد بالنقود يؤدي إلى فيض في الادخار وما ينتج عن ذلك زيادة في معدلات الفائدة في السوق فبالإكيد تؤدي إلى ظاهرة "عدم كفاية الطلب" أي حدوث تراجع على السلع الاستهلاكية التي تنتجها الشركات أو المصانع، وهذا كله سبب العوامل النفسية للأفراد الذين يعطون الأولوية للادخار على الاستهلاك، ففي ظل هذه الظروف يدرك المستثمر بمخاطر الاستثمار وبالتالي تراجع

¹- لعلو، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

²- مرجع نفسه، ص 112.

³- ربيعة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 214.

نسبة استثماراتهم وبتزايد أعداد البطالة، فإذا قلَّ الاستهلاك، يقل الاستثمار، وكلما تراجع الاستثمار تأثر مستوى التشغيل فهذا بالطبع يؤدي لظهور الأزمة¹.

ومن هنا دعت هذه النظرية إلى ضرورة تدخل الدولة ومعالجة الأزمة الاقتصادية من الإنفاق الحكومي ودورها في تفعيل عمل السياسة النقدية والمالية لتنشيط الاقتصاد والتحكم في الأزمات الاقتصادية².

المطلب الثالث: إدارة الأزمة الاقتصادية.

إنّ الأزمة الاقتصادية باعتبارها جزء من الأزمة بشكل عام، فهي تصيب النظام الاقتصادي الوطني والدولي وتشل حركته، ويهدف التغلب عليها والخروج منها والعودة للوضع الطبيعي والتقليص من سلبياته، وضع الباحثون والمهتمون بميدان إدارة الأزمات مجموعة من الخطوات المتبعة لتحقيق إدارة فعالة للأزمة وهي:

1-تقدير الموقف:

في هذه المرحلة، يسعى متخذي القرار الاقتصادي سواء كان ذلك على المستوى الحكومي (وزراء المالية والاقتصاد) أو على مستوى القطاع الخاص (رجال الأعمال، المستثمرين...إلخ) إكتشاف واستيعاب وفهم الإشارات الأولية المتعلقة باحتمال حدوث الأزمة، وبالتالي تقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنذر بقرب انفجار الأزمة مثل:

- الارتفاع غير الحقيقي في أسعار الأسهم.

¹-عبد اللطيف بن اشهبو، مدخل للاقتصاد السياسي، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2000ص. 408.

²- عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 12، جوان 2015، ص.173.

- تفاقم العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وتساعد أزمة الديون واستنزاف احتياطي العملات الأجنبية.
- التطورات غير الإيجابية في سعر الفائدة وسعر الصرف والمضاربات وتدهور العملة الوطنية.
- الحروب والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ولإنجاح هذه المرحلة لابد من وضع "نظام الإنذار المبكر للأزمات الاقتصادية وذلك من خلال توفير القاعدة المعلوماتية وتوفير نظم تتسم بالكفاءة والفاعلية، وإقامة أنظمة اتصال وتنسيق مع كافة المؤسسات ذات الصلة بمواضيع الأزمات الاقتصادية والمالية.

2-التخطيط العلمي:

من الصعب أن تمنع وقوع شيء لم تنتبأ أو تنذر باحتمال وقوعه ولهذا السبب فمن الضروري تصميم المشاهد (السيناريوهات) مختلفة، التي قد تكون على شكل دراسات أو أبحاث أو توصيات تتصور السبل والحلول التي تمكن تفعيلها وتطبيقها للخروج من الأزمة الاقتصادية فمثلا: الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد البرازيلي 1998 والتي ظهرت فيها توصيات ودراسات على تشكل مشاهد تتصور ضرورة تدخل السلطات البرازيلية لرفع سعر الفائدة بهدف التصدي لخروج رؤوس الأموال من البرازيل وبالتالي التخفيف من تبعات الأزمة¹.

3-التدخل لمعالجة الأزمة:

فيها تتم اختيار عدّة وسائل للحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المجتمع، وتتوقف هذه المرحلة في إدارة الأزمات على طبيعة الحادث الذي وقع.

¹- سايل، مرجع سابق ، ص.51.

4- الإستفادة من الأزمة:

فيها تبدأ مرحلة استنتاج الدروس من جراء علاج الأزمة والحد من خطورتها، حيث يتيح لمديري الأزمة من تحصيل الحماس الزائد والخبرة وتكاثف الجماعة في مواجهة الخطر أو الأزمة.

ولتحقيق النجاح في إدارة الأزمات الاقتصادية يجب على مدير الأزمة التفريق بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية السابقة الذكر منها:

- الأزمة الدورية: هي أزمة عامة، تصيب كل القطاعات الاقتصادية وهي أكثر عمقا من الأزمات الأخرى.
- الأزمة الوسيطة: وهي تحدث نتيجة اختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج، وهي اقل اتساعا وشمولا من الأزمة الدورية.
- الأزمة الهيكلية: تصيب عادة مجال معين في القطاع الاقتصادي مثل أزمة الطاقة، أزمة الغذاء وإذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر قطاع واحد من القطاعات، فإنه لا بد من أن يكون قطاعا بالغ الأهمية، ولكن على الرغم من هذا لا يمكن للأزمة الهيكلية التحول لأزمة دورية وذلك لعدم تمويلها على القطاعات الأخرى¹.

¹.اليازجي، مرجع سابق، ص. 332.

المبحث الثاني: وكالات التصنيف ودورها في تفعيل الأزمة.

أدى انفتاح الأسواق المالية والإفراط في إصدار المنتجات المالية إلى تسارع ظهور الأزمات المالية فيها وتربطها، وانتقال عدوها بين هذه الأسواق، وامتدادها إلى القطاعات الأخرى، وزيادة عدد الفاعلين والمتسببين فيها، حتى أصبح واضحاً الآثار العميقة لتلك الأزمات المالية العالمية على الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة على حدّ سواء، فنذكر على سبيل المثال: وكالات التصنيف الائتمانية، حيث تعددت أنواعه في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي وحتى الوقت الراهن.

المطلب الأول: تعريف بوكالات التصنيف.

1- مفهوم التصنيف الائتماني:

بعد صدور مؤشرات الجدارة الائتمانية لأول مرة من طرف "جون مودي" عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1909، انتشر التصنيف الائتماني للحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع وازدهر، وتعددت أنواعه، وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تقوم به، والتي من أبرزها وكالة "موديز لخدمة المستثمرين"، ووكالة "ستاندر آن بور" ووكالة "فيتش للتصنيف" وكل منها يمارس نشاطه في تقييم قدرة الدول والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزامات المالية بصورة دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من دول العالم¹.

¹ - مدني أحمد، دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013، ص.54.

يعرف التصنيف الائتماني (عن رأي وكالة التصنيف في تقييم بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقبلي بشأن مدى ملائمة المؤسسات المالية وقدرتها على الوفاء بالتزامات التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت، لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

كما أن التصنيف الائتماني عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول: الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل أي قدرة الطرف المقابل ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية.

وتعتبر درجة التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقييم الملاءة المالية والرغبة في الدفع المصدر الورقة المالية على الوفاء بالديون ومقابلة الإلتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، كما يحوّل كثيرا على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها والحالات التصنيف خصوصا للحكومات والمؤسسات المالية والمصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية، إذا أصبحت أسواق رأس المال حساسة لدرجة التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية والحصول على التمويل المطلوب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالإلتزامات المالية، كما أن تغيير السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية¹.

¹ - مدني، مرجع نفسه، ص 35.

2-درجات التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات التصنيف الائتماني تعبر عن رأي المصدر ورغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل وفي الوقت المحدد مثل الفوائد، أصل القرض، ومبلغ التأمين وغيرها، ويعتمد المستثمرين على درجات التصنيف الائتماني بصفقتها مؤشر لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها.

ونظرا إجراء عمليات التصنيف، تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزا في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان، والتي تتدرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية وهي:

• درجة الإستثمار:

وهي مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز: "Aaa، A، Aa"، و"BBb"، وذلك بالنسبة لوكالتي "موديز" والرموز: "A، AA، AAA، BBB". بالنسبة لوكالتي "ستان أندبورز" وفيتش للتصنيف.

• درجة المضاربة:

وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية، وتأخذ الرموز "C، Ca، Caa، B"، بالنسبة لوكالة موديز، والرموز "BB B، C، CC، CCC"، بالنسبة لوكالتي ستاندر آن بورز وفيتش التصنيف¹.

كما تصنيف وكالات التصنيف الائتماني أرقام أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، حيث تصنيف وكالة موديز أرقاما لدرجات التصنيف الائتماني من "Aa" إلى "Caa" هي 1 أو 2 أو 3².

¹- دبي عبد الرحيم الطويل، وكالات التصنيف أهمية ائتمانية تحت المجهر، مجلة البيان، 23 جانفي، 2014، ص.13.

²- عبد الرحيم الطويل، مرجع نفسه، ص.15.

المطلب الثاني: أنواع التصنيفات الائتمانية.

تتعدد أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها وفق عدة معايير (معياري الفترة الزمنية، معيار الأداة المصنفة، معيار الجهة المصنفة، معيار طالب الصنف)، إلا أن التركيز ينصب على دراسة أهم نوعين من هذه التصنيفات حيث يتعلق النوع الأول بالتصنيف الائتماني السيادي لأهمية في أنه مفتاح التصنيفات الائتمانية الأخرى، أما النوع الثاني خاص بالتصنيف الائتماني للمصاريف بصفة مثالا على أحد أهم أنواع المؤسسات المالية وهي المصارف.

1-التصنيف الائتماني السيادي:

أ- مفهوم التصنيف الائتماني السيادي:

يعرّف التصنيف الائتماني السيادي بأنه رأي وكالة التصنيف الائتماني في تقييم الحالة المستقبلية المقدرة المالية السيادية ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية بشكل الأمل وفي الوقت المحدد.

وكلها حصل البلد على تصنيف إئتماني سيادي مرتفع، كلما انخفضت احتمالات عدم تصنيف إئتماني سيادي مرتفع، كلما حصل البلد على تصنيف إئتماني سيادي مرتفع، كلما انخفضت احتمالات عدم الوفاء بالإلتزامات المالية في حال تعرض البلد للإلتزامات المالية والاقتصادية، وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني معايير كمية وموضوعية لتحديد مخاطر الإئتمان السيادية وإصدار درجة التصنيف الائتماني السيادي¹.

ويعبر التصنيف الائتماني السيادي عن مخاطر عدم سداد الدولة لديونها المستحقة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن تخلف الحكومة عن سداد ديونها للحكومات الأخرى

¹ -Nobert Gaillard, *Les agences de notation, la découverte*, 2010, p.128.

والمؤسسات المالية الدولية مثال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يؤدي إلى تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي إلى درجة "د" وهي درجة عدم السداد، ذلك أنه يؤخذ بالاعتبار في تحليل التصنيف الائتماني السيادي معلومات أخرى تتعلق بالرغبة في سداد الديون المستحقة بالإضافة إلى الملاءة المالية لذلك فإن التصنيف الائتماني السيادي لا يأخذ الدرجة "د" إلا بعد أن تتأكد وكالة التصنيف الائتماني بأن حالة العجز المالي قد تحقق بالفعل ولم يعد بالإمكان تفاديها، وأنها ليست ناجمة عن عدم رغبة الدولة السياسية في سداد ديونها المستحقة ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز في سداد الإلتزامات المالية للدول السيادية المصنفة من قبل وكالة "فيتش" للتصنيف قد بلغت 0.89% خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2006، ولم تسجل أية حالة من العجز في سداد الديون المستحقة للدول التي أعطيت درجة الاستثمار في التصنيف الائتماني السيادي (من AAA وفي BBB).¹

2- التصنيف الائتماني للمصارف:

أ- مفهومه: تعتبر درجة التصنيف الائتماني للمصارف عن رأي وكالة التصنيف الائتماني في مدى إمكانية دخول المصرف في صعوبات مالية، وبالتالي ندى احتياجه إلى الدعم والمساعدة المالية في المستقبل.

وتبدأ خطوات إعداد التصنيف الائتماني للمصرف بقيام وكالة التصنيف بتحليل البيئة الاقتصادية والتشغيلية له ثم إعداد استبياننا متعلقا به، بعده يتم عقد اجتماع مع الإدارة العليا للمصرف بهدف الحصول على معلومات عامة عن أنشطة المصرف المتنوعة ومناقشة البيانات المتقدمة وتقويمها وتحليلها من أجل الوصول إلى النموذج المناسب لإجراء التصنيف الائتماني، عقب ذلك يتم إعداد مسودة التقرير وعرضها على المصرف لإجراء تعديلات مناسبة بعدها توزع تلك التعديلات على لجان الائتمان التي تجتمع فيما بعد لتحديد

¹ - هشام بوريش، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية (دراسة حالة اليونان)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016، صص 24-25.

درجة التصنيف الائتماني النهائية وإخطار المصرف بها رسمياً، يتم نشرها بعد ذلك للمستثمرين والجمهور بمختلف وسائل الإعلام والأخبار الصحفية ومواقع الأنترنت¹.

3- أشهر وكالات التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وتعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد قواعد الدين والأقساط المرتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات. ويوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي "ستاندر آن بوزري وموديز وفيشا". وكلها شركات أمريكية المنشأ.

وتسيطر كل من "ستاندر أندبورز" و"موديز" على تصنيف أكثر من 80% من إصدارات الدين حول العالم سواء للشركات أو الحكومات أو البلديات والحكومات المحلية فيما تعد فيتش أقل سمعة نسبياً، مقارنة بالشريكتين الأخرتين، وبالعموم، فإن الشركات الثلاث تسيطر على ما يراوح بين 90 و95% من سوق إصدارات الديون في العالم. وتتميز هذه الوكالات الثلاثة بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، وإمكاناتها الكبيرة المادية منها والبشرية، واستمدت شهرتها المتزايدة من كونها الوحيدة تقريباً القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية لاسيما التصنيفات السيادية، وتصنيف مختلف أنواع الديون والمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم.²

¹ حمزة بن سويسي، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 38، سبتمبر 2016، ص507.

² أحمد بن نعمون، دور الوكالات الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار في الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، العدد 12، جوان 2017، صص60-63.

أ- وكالة موديز لخدمة المستثمرين:

تعد من أهم مصادر التصنيفات الائتمانية، كما أنها توفر بيانات بحثية وأدوات تحليلية لتقويم مخاطر الائتمان، وتستفيد منها أكثر من 2400 مؤسسة في جميع أنحاء العالم . ويعمل لديها ما يقارب 4000 موظف منهم أكثر من 1000 محلل ائتماني ، وتقوم وكالة موديز بإجراءات التصنيفات الائتمانية التالية:

- 100 تصنيف ائتماني سيادي.

- 12000 تصنيف للشركات.

- 29000 تصنيف للسندات المالية العامة.

- 9600 تصنيف للمنتجات المركبة عالية المخاطر.

ب-وكالة ستاندر آندبورز: (Poors & Standard)

تعتبر أحد أهم وكالات التصنيف الائتماني في تقديم المعلومات عن الأسواق المالية العالمية للمستثمرين الراغبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الأفضل من خلال تزويدهم بالتصنيفات الائتمانية وتقويم المخاطر والأبحاث المختلفة التي تخص الاستثمار، يعمل لديها ما يزيد عن 9000 موظف، تتوزع مكاتبها في 23 بلدا حول العالم، بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية في سنة 1922¹.

قامت بإصدار أكثر من مليون تصنيف ائتماني، وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من مليون تصنيف ائتماني، وقامت بتصنيف ما قيمته أكثر من 23 تريليون مليون دولار أمريكي من الديون، كما تملك واحدا من أهم مؤشرات الأسهم الأمريكية وهو مؤشر **Poors & Standard**

¹- خالد مقدم، وكالات التصنيف الائتماني والأزمة المالية العالمية، إعادة تنظيم أو تضارب المصالح، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد 6، مجلد 1، ص ص 132-139.

ج-وكالات فيتش: للتصنيف:

تعد وكالة فيتش أحد أهم من يقدم التصنيفات الائتمانية في معظم الأسواق المالية العالمية، تغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم، أنشأت نتيجة لإندماج شركتي "فيتش" و"إبيكا" سنة 1997، ومن ثم الإندماج مع Duff & Phelps و"Thanson Financial"، "Bankwatch" في سنة 2000.

"مارك لدريت" "Ladreit de la Charied" هو مؤسس ومدير فيملاك (هي مجموعة دولية) فهو الآن مؤسس لـ "فيتش" فهي الوكالة الائتمانية الثالثة في العالم.

تأسس "فيتش" في عهدة "فرانسوا ميترون"، هذه العهدة مكنته من تأسيس وكالة التصنيف فأسس "فيتش" المتواجدة في لندن¹.

ويشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف.

والرقم 2 على منتصف درجة التصنيف والرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف في حين تضيف وكالتا "ستاندر آن بوز" و"فيتش للتصنيف" (+) أو (-) إلى درجات التصنيف الائتماني من (AA) إلى (B) للتعبير على مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

ويمكن توضيح مستويات الاستثمار والمضاربة ضمن درجات التصنيف الائتماني المختلفة حسب كل من وكالة "موديز ستاندر آن بورز" و"فيتش للتصنيف" من خلال الجدول التفصيلي التالي²:

¹ -Marc Ladreit de la Charrière, *le droit de noter, les agences de notations face à la crise*, Grasset, Octobre 2012, p.163.

² -Marc Ladreit de la Charrière, *op.cit*, p.163.

الجدول رقم 01: يمثل درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات (الائتمانية العالمية) "موديز"، "فيتش"، "ستاندر آن بوز".

توضيح الرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الائتماني العالمية					
معدلات الخسارة عن كل درجة	ستاندر آن بوز	فيتش للتصنيف	موديز	الوصف	مستوى المخاطر الائتمانية
%0016	AAA	AAA	Aaa	الأكثر أمانا	درجة الاستثمار
%0.0171	AA+	AA+	Aa1	جدارة إئتمانية عالية	
%0.0374	AA	AA	Aa2		
%0.0781	AA-	AA-	Aa3		
%0.1436	A+	A+	A1	جدارة إئتمانية متوسطة إلى عالية	
%0.2569	A	A	A2		
%4015	A-	A-	A3		
%0.6050	BBB+	BB+	Baa1	جدارة إئتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة	
%0.8690	BBB	BB	Baa2		
%1.6775	BB-	BB-	Baa3		
%2.9040	BB+	BB+	Ba1	غير استثمارية	درجة المضاربة
%4.6265	BB	BB	Ba2		
%6.5230	BB-	BB-	Ba3		
%8.8660	B+	B+	B1	مخاطرة	
%11.3905	B	B	B2		
%14.8775	B-	B-	B3		
%19.9726	CCC	CCC+	Caa1	مخاطرة عالية	
%26.812		CCC	Caa2		
%38.4017		CCC-	Caa3		
%55.000			CA	متعثرة	
%100.000			C		
	DDD				
	DD				
	D	D			

المصدر: عاطف وليم أندرواس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص126.

إنّ هذا الجدول يوضح لنا درجات التصنيف الائتماني حسب وكالات التصنيف "موديز"، "فيش"، "ستاندر آن بوز".

توضح هذه الوكالات الرموز التي نستعملها، حيث يمثل الرمز (Aaa) (AAA) (AAA) لكلتا الوكالات الأكثر أماناً، وأقلّ خسارة وتكون الجدارة الائتمانية عالية عند الحصول على أعلى درجة من هذه الرموز، (AAA) و (Aa1)، (AA+)... إلخ وتكون جدارة إئتمانية متوسطة عندما تحصل أي دولة أو المؤسسة على (A1) (A+) أو (A2) أو (A)، (3A، A-)، ودرجة تحصل أي دولة والمؤسسة على (A1) (A+) أو (A2) أو (A، 3، A)، ودرجة الخسارة تكون بأقل نسبة أو شبه منعدمة.

وإذا كانت جدارة إئتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة إذا المؤسسة أو الدولة متحصلة على الرمز (Baa1) أو (BB+) (BB+)...حتى (BB-)، وبحسارة عالية عن الأولى. كل هذا حسب درجة الاستثمار.

أمّا فيما يخصّ درجة المضاربة: إذا تحصلت المؤسسة على الرمز (Baa) أو (BB+) (BBB+) حتى (BB-)، أو (Caa1)، (Ccc+)، أو (ccc)...، فهو في مرحلة الأكثر خطورة ونسبة الخسارة تكون 100% وإذا تحصلت على الرمز D فهي متعثرة تماماً¹.

المطلب الثالث: أزمة الرهانات العقارية الأمريكية.

نظراً لكون الأزمة قد انطلقت من الولايات المتحدة موطن الرأسمالية، فالعديد من الآراء تناولت الرأسمالية كنظام اقتصادي متعثر لحسب رئيسي الأزمة العالمية، وأزمة الرهن العقاري بالدرجة الأولى، ومن خلال هذا المطلب سنبين سبب هذه الأزمة، (مالية أو

¹- مدني، مرجع سابق، ص.126.

رأسمالية). وحتى يتسنى لنا معرفة طبيعة أزمة الرهن العقاري يجب التعرف على القروض العقارية عالية المخاطر ثم بؤادر ظهور هذه الأزمة.

1- قروض الرهن العقاري عالية المخاطر:

تعتبر قروض الرهن العقاري على تمويل الإسكان في الولايات المتحدة، على أداة من أدوات الائتمان العالمية، باعتبارها شكل من القروض التقليدية الإستهلاكية، كما تمنح هذه القروض أيضا ضمانات من طرف الوكالات الحكومية (فاني ماي، وفريدي ماك) ولكنها تحتوي على مخاطر كثيرة، وعلى هذا الأساس صنفت بأنها قروض رهن عقاري عالية المخاطر¹.

قروض الرهن العقاري الثانوية (دون الممتاز Subprime)، وهي قروض بمقترضين يتميزون بنسبة الدين إلى الدخل تتعدى 55%.

قروض "Alta" هي قروض مقدمة إلى المقترضين الذي تقل لديهم نسبة القرض إلى القيمة مقارنة بقروض الرهن العقاري الثانوية.

قروض "Jumbo" هي قروض رهن عقاري ذو مبالغ كبيرة (5000 ألف دولار أمريكي إلى مليون دولار أمريكي).

وكذلك أن الأفراد يخضعون لتصنيف درجة الائتمان لديهم "Un credit score" وذلك من قبل ما يعرف بنقاط الفيكو "Fico" حيث نجد أن القروض الممتازة "Prime" تبلغ نقاط الفيكو أكثر من 700، وكذلك القروض الضخمة "Jumbo"، ونجد القروض (Alt-A) فتتراوح بين 640-730، أما القروض الرهن العقاري الثانوية فتتراوح بين 500-660، ومن جهة أخرى نجد أن المقترضين الذين يتميزون بنسبة القرض إلى القيمة "LTV" بين 65-

¹ - عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص.92.

80% يحصلون على القروض الضخمة والقروض الممتازة أما القروض "Alt-At" فتكون نسبة القرض إلى القيمة تتراوح بين 70-100% بينما تكون هذه النسبة فيما بين 60-100% بالنسبة لقروض الرهن العقاري الثانوية.

ولقد كان القرن الأكثر انتشار في السوق قروض الرهن العقاري الثانوية هو القرض المضمون بالرهن بسعر متغير "ARM" وهي قروض بسعر الفائدة الأولى ثابت خلال العامين أو ثلاثة الأعوام الأولى، وبعد ذلك يعاد تقييمها كل عام أو كل ستة أشهر، خلال 28 سنة المقبلة.

أما الجدارة الائتمانية للأفراد فهي جد منخفضة في هذا السوق ففي عام 2006، نجد أن 1% من قروض الرهن العقاري الثانوية لها نسبة القرض إلى القيمة أكبر تماما من 100% و17% من هذه القروض لها نسبة قرض إلى القيمة بين 90-100%، 22% لها نسبة القرض إلى القيمة بين 80-90%، و45% لها نسبة قرض إلى القيمة بين 70-80% هذه النسبة جد منخفضة وهي مرتبطة مع المدفوعات المسبقة للقروض ظهرت عن طريق الجدارة الائتمانية المتدهورة، والتي جعلت من أسعار الفائدة ترتبط أساسا بالمخاطر والتي هي جد مرتفعة.

ومن خلال النظر إلى تقديم القروض على أساس الجدارة الائتمانية للمقترضين نجد أن اقتصاديات تمويل الأسواق هي بطبيعتها غير المستقرة والآليات الكلاسيكية لتشكيل توازنات السوق¹.

¹ -Janguir Remtoula, **la crise des Subprimes**, édition universitaire européennes EUE, 2010, p.100.

2- فقاعة قروض الرهن العقاري الثانوية:

بلغت قروض الرهن العقاري ذروتها 9676 مليار دولار من مجموع الديون البالغة 13293 مليار دولار في أواخر عام 2006، أكثر من مستواها، ومن ناحية أخرى نجد أن معدل ديون الرهن العقاري قد ارتفعت على المدى الطويل بوتيرة متسارعة في بداية القرن الواحد العشرين فقد بلغت أكثر من 25% من الدخل السنوي للعائلات سنة 1952 لتصل إلى 64% سنة 2000.

ومن المسبب الرئيسي لفقاعة القروض الرهن العقاري هو الزيادة الهائلة لمديونية العائلات الأمريكية مصاحبة لانخفاض مفاجئ لمعدلات الادخار.

إن سوق قروض الرهن العقاري الثانوية (Subprime) في الولايات المتحدة موجودة منذ 1960. يعني أنها ليست حديثة النشأة، على أساس أن الأزمة ظهرت في السنوات الأخيرة.

زادت القروض العقارية الثانوية زيادة من نسبة 10% في عام 2001 إلى أكثر من 30% في عام 2006.

ونجد أن نمو الإئتمان كان قوي بالنظر إلى هذه النسبة حيث وصل إلى: 600 مليار دولار من القروض الجديدة التي منحت في عام 2006، مقابل 190 مليار دولار في عام 2001.

و14% من مجموع قروض الرهن العقارية في عام 2007، و10% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

¹ -Janguier Remtoula, Op.cit. p.100.

فملكية العائلات للعقار، لم يعرف من قبل معدلات عالية كما هي عليه في هذه السنوات الأخيرة، فمن حيث القيمة الإجمالية، بلغت 22.3 تريليون دولار في عام 2006، أي 2.3 ضعف الدخل السنوي للعائلات. فزيادة الثروة المرتبطة بالعقارات سمحت للعائلات بتخفيف أثر الخسارة في قيمة أصولها المالية نتيجة لانفجار فقاعة الأنترنت بين عامي 2000 و2002.

فمنذ انتعاش أسعار الأسهم وتسريع وتيرة ارتفاع العقارات أخذت موجة ثانية من ثروات العائلات.

وفي عام 2006، 60.32% من قروض الرهن العقاري الثانوي أصدرت من طرف عشر مؤسسات و90.5% من طرف 25 مؤسسة، مع نقص المنافسة فيما بينها، وغالبا كانت هذه المؤسسة غير متخصصة، وهذه القروض مستهدفة من قبل السود والأقليات من أصل إسباني والعائلات ذات الدخل المنخفض¹.

¹- يوسفات علي، أزمة رهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 02، 2009، ص ص.92،93.

استنتاج الفصل :

الأزمة الاقتصادية، تعني الاضطراب الشديد في تدابير أمور الدولة المالية الذي يحتاج لبذل جهد وإفراغ واسع لإزالته وإعادة الوضع إلى الإستقامة والاعتدال، وليس المقصود بالأزمة الاقتصادية الخلل البسيط في الأمور المالية الذي يمكن معالجته بالوسائل العادية.

ونتيجة للانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على التطورات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، ظهرت أفكار وتيارات نظرية مختلفة سعيا لفهم هذه الأزمات وأسبابها ومدى إمكانية التنبؤ بها، وكل هذا بهدف التحكم والسيطرة عليها والتقليل من خسائرها على الاقتصادية المختلفة.

بروز الأزمة المالية الحادة، التي ظهرت بوادرها في 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 وعرفت في السياسة بأنها أزمة رهون عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية، ولقد أطاحت هذه الأزمة مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، وانخفاض العديد من الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية وهذا ما دفع الحكومات في التدخل.

الفصل الثاني:

أوروبا من السوق المشتركة

إلى الاتحاد النقدي.

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول في التفكير بشأن الوحدة النقدية والاقتصادية، والتي تعد الخطوات الأولى والحجر الأساس في تكوين الوحدة النقدية الأوروبية، وصولاً إلى العملة الأوروبية الموحدة. التي تمثل نموذج الرائد في مجال التكامل الاقتصادي العالمي، التي استطاعت من خلالها أن تحقق ميزات عديدة لصانعيها، حيث أن إنشائها تكون على شكل مراحل وخطوات، استطاعت من خلالها المجموعة الأوروبية من تكوين اتحاد وتكتل اقتصادي، وصولاً إلى التكامل الاقتصادي النقدي على مستوى إصدار العملة الأوروبية الموحدة. وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب الاندماج والتكامل الاقتصادي ، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا التي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من التكامل والتعاون¹.

المطلب الأول: السوق الأوروبية المشتركة.

في 25 مارس 1957 انبثقت من إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما هما الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والثانية في إنشاء الجماعة الاقتصادية² وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية موحدة، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة وفي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا وهي السوق الأوروبية المشتركة والتي اتفقت على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما، وهذه الفترة تعبير عن مرحلة انتقالية نحو السوق المشتركة، ويجري التركيز فيها على متطلبات إقامة الجمركي ولقد تخلصت أهداف تلك السوق في:

- 1-إلغاء الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء، وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص ورأس مال.
- 2-إلغاء تعريف الجمركية مشتركة اتجاه الدول الغير الأعضاء.
- 3-تحقيق وتعميق المنافسة الحرة في السوق المشتركة وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

¹- أحمد سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 26 أبريل 2011، ص.1.

²- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص.140.

4- تدعيم الاستثمار في السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبيا.

5- إقامة بنك استثماري أوروبي لدعم النمو الاقتصادي¹.

توسيع عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

توسعت العضوية بدخول بريطانيا عام 1972 بعد أن كانت فرنسا في عهد الجنرال ديغول ترفض ذلك، حيث عام 1962 قدمت طلبا لدخول العضوية إلا أنها رفضت ذلك بسبب الارتباط القوي لبريطانيا مع الولايات المتحدة، وفي عام 1961 قامت ثلاثة دول المطالبة في الدخول العضوية منها الدنمارك النرويج وفي عام 1972 وافقت فرنسا على هذه الدول إلى النرويج.

وانضمت اليونان عام 1981 للاتحاد، بعد زوال النظام العسكري ودعوة الديمقراطية إليها، وكذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 بعد سقوط أنظمتها الديكتاتورية، وأصبحت المجموعة الأوروبية تضم في عضويتها 12 دولة عام 1986. انضمام السويد والنمسا وفنلندا. أقر عام 1989 تأسيس بنك مركزي أوروبي والبدء بعملية إصدار وحدة النقدية أوروبية موحدة 1992 وفق اتفاقية ما تسريخت، وتطورت بعد ذلك بفكرة الفرنسي جان مونييه للتعاون الأوروبي من مجموعة الفحم والصلب إلى السوق المشتركة يضم ستة دول ثم تسعة واثنى عشر إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم خمسة عشر، ويزداد عددها لتصل إلى خمسة وعشرين وذلك بانضمام كل من سلوفاكيا ومالطا، التشيك، بولندا، والمجر، بلغاريا، سلوفاكيا، استونيا، ليتوانيا، قبرص، ومن المتوقع أن تأخذ مقاعدها في الاتحاد عام 2004، وفي عام

¹-طارق رداق، إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي من سياسة التوسع إلى السياسة الأوروبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد7، الجزء الثاني، جوان 2017، جامعة الجزائر، ص ص. 646. 648.

2007 انضمت كل من بلغاريا ورومانيا¹ و2013 كرواتيا حتى وصل العدد الإجمالي 28 دولة¹.

كما أن هناك 6 دول تسعى بالانضمام إليها وهي ألبانيا وآيسلندا، الجبل الأسود، صربيا، مقدونيا، تركيا² التي تعتبر من الدول المرشحة للانضمام ويتمثل الهدف الأسمى من هذا التوسع هو تحقيق السلم والوصول إلى درجة الرفاهية خصوصا في المجال الاقتصادي².

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي.

لتنظيم العلاقات بين العملات الأوروبية داخل السوق المشتركة سعت الدول الأوروبية التوصل إلى آلية التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية وذلك بإنشاء نظام نقدي يجمع بينهما، وفي هذا الإطار ظهرت عدة ترتيبات من طرف الدول الأوروبية منها: ما يسمى الثعبان "داخل النفق"، النظام النقدي الأوروبي SMG، تقرير ديور، وإقامة الوحدة النقدية الأوروبية (ما سترخت):

1- نظام الثعبان النقدي:

ظهر هذا النظام نتيجة ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تمويل الدولار إلى الذهب، لهذا سارعت دول الجماعة الأوروبية لمنع التقلبات التي تزيد من 2.251% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار بهامش 1.251% في أسعار صرف عملاتها مقابل بعضها البعض ويسمى هذا النظام "بنظام الثعبان داخل النفق" فكان يستلزم تدخل البنوك

¹ - نوفل، مرجع سابق ، ص 4.

² - الاتحاد الأوروبي، اتحاد اقتصادي وسياسي لدول تقع معظمها في أوروبا، 26 جويلية 2017، 10.00 على الموقع الإلكتروني ويكيبيديا.

المركزية لدول المجموعة للحفاظ على تقلبات أسعار صرف عملاتها في حدود هامش 1.251% على جانبي السعر المركزي، ولكن لم يستمر هذا النظام فنهار عام 1987 ومع عدم الاستقرار في النظام النقدي العالمي والارتفاع الكبير في معدل التضخم أدى خروج بريطانيا من النظام الثعبان ثم تبعتها إيرلندا، الدنمارك وإيطاليا¹.

2- نظام النقد الأوروبي:

نظر لانهايار الثعبان الأوروبي استكملت الجهود المبذولة من طرف الدول الأوروبية، وأصدر قرارا في نهاية عام 1978 يقضي بإعادة بحث عملية الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والاقتصادية بينها²، وبتالي بدأ في عام 1979 العمل بنظام نقدي جديد الذي يضمن ثمانية عملات وهي: المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الجيلدر الهولندي، الكرون الدانماركي، الليرة الإيطالية، الجينه الإيرلندي، فرنك لوكسمبورغ، ويبقى الباب مفتوحا بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام إليها.

ففي جانفي 1981 انضمت اليونان ثم تبعتها بعد ذلك إسبانيا والبرتغال عام 1986 وأصبح عدد الأعضاء في المجموعة 12 عشرة دولة أوروبية.

ومع نهاية عام 1985 تم الاتفاق إلى تعديل أسعار الفائدة بالإضافة إلى موافقة المجلس الأوروبي على إصلاح اتفاقيات المجموعة الأوروبية وذلك من خلال إلغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة، وقد تم توقيع لوثيقة الأوروبية الموحدة في "لاهاي"

¹- بلورغي، مرجع سابق ، ص ص.52،53.

²- ماجدة مدوخ، النظام النقدي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد3، 2008، ص

ص 1،3. www.univ-ghardia.dz/index.php/dz/vomponemt/content/article?id=130

1986 فتم منح البرلمان الأوروبي حق المشاركة في إصدار التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية للدول الأعضاء¹.

أ-الدعائم الرئيسية للنظام النقدي الأوروبي.

يقوم هذا النظام على ثلاثة دعائم رئيسية نذكر منها: وحدة النقد الأوروبية، آلية ضبط سعر الصرف لل عملات الأوروبية، آلية الإئتمان².

• وحدة النقد الأوروبية :

هي من العناصر الأساسية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي كوحدة نقد تدور حولها باقي العملات المحلية للدول الأعضاء بالرغم من عدم استخدام الايكو بشكل عملة ورقية او قطع نقدية معدنية إلا أنها تتميز بخاصية النقود في تعبر عن وحدة حسابية يتم استخدامها كوحدة للحساب و التبادل الاحتياطي بين البنوك المركزية وبناء ا على اقتراح من ألمانيا 1996 تم تغيير اسم وحدة النقد الأوروبية من الايكو (ECU) إلى اليورو (Euro) وتم إطلاق العملة الجديدة (اليورو) في 1999³.

ويمكن القول أن الإيكو* سلة من الأوزان النسبية ل عملات الدول الأعضاء الأوروبية، ويتغير قيمتها تبعا التغيرات العملات الوطنية للبورصات وأيضا حسب الاستقرار الاقتصادي

¹- صلاح الدين السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة (اليورو) السوق العربية المشتركة (الواقع، الطموح)، عالم الكاتب، ط1، القاهرة، 2003، ص.14.

²- مدوخ، مرجع سابق، ص.6.

³- عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة – دراسة تحليلية تقييمية للتجارة لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)، مذكرة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012، 2013، ص.43.

*- الإيكو: هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية ل عملات الدول الأعضاء، ويتحدد بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي والتجارة الخارجية، ويتم السماح بهامش من التذبذب ارتفاعا وهبوطا في حدود 2.25%.

وقوة العملة لدولة ما وبالتالي تتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة، ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة من جزأين ثابت ومتغير.

***الجزء الثابت:** يتم تحديده على أساس نسبة مساهمة الدولة لتجارة البينية للدول الأعضاء، وأيضا لنسبة الناتج المحلي الإجمالي لدولة العضو والدول الاتحاد الأوروبي.

***أما الجزء المتغير:** فيتم تحديده على أساس التغيير اليومي في أسعار العملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي ويتم الاتفاق تلك الأوزان مرة كل ستة سنوات¹.

ب-آلية ضبط سعر الصرف العملات الأوروبية:

تعتبر الركيزة الأساسية للنظام النقدي واتي تقوم على مبدأين هما:

1- يتم تعديل الأسعار المركزية باتفاق جميع الدول الأعضاء وذلك لضمان استقرار وحدة النقد الأوروبية.

2- ألا يزيد هامش التغيير في سعر صرف عملة أي دولة مقابل عملات بقية الدول الأعضاء في النظام 2.25% وهذا ما يعرف بالسعر المحوري.

ج-صندوق النقد الأوروبي:

أنشأ صندوق النقد الأوروبي بقرار من المجلس الأوروبي خلال اجتماعه في برلين 6-7 جويلية 1978 ومن نفس العام قرر المجلس بالدخول في المرحلة النهائية للنظام النقدي الأوروبي الذي لا يتجاوز سنتين من البدء به، ويعتبر أداة هامة لتحقيق الأهداف المرجوة من النظام النقدي الأوروبي ومن مهامه تحقيق الاستقرار النقدي، العمل على

¹- مقعاش، مرجع سابق، ص ص. 9، 8.

استقرار أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء، ومحاربة التضخم، ومن أهم وظائفه منح التسهيلات الائتمانية واستقرار أسعار الصرف¹.

د-آلية الائتمان:

في ظل النظام النقدي الأوروبي يقوم نظام الائتمان على أساس الآليات الآتية:

• آليات إئتمانية قصيرة الأجل:

تتم هذه الآلية بصورة تلقائية وغير مشروطة تكون الفترة الزمنية المحددة لها 45 يوما، والتي يجوز مداها إلى ثلاثة أشهر من نهاية الشهر التي يتم التدخل في أسواق الصرف الوطنية، وهذا النوع من الآلية تتعهد إلى صندوق النقدي الأوروبي بتقديم التسهيلات اللازمة لها، والهدف من إنشاء هذا النوع من طرف دول الجماعة الأوروبية هو الحد من عمليات المضاربة في الأسواق المالية، ومنع تقلبات في أسعار الصرف للدول الأعضاء².

• التسهيل أو الدعم النقدي قصير الأجل:

في 9 مارس 1970 تم إنشاء هذه الآلية بإتفاق بين البنوك المركزية، وتم مده إلى 1973، كما تم تعديله عام 1974 و 1977 ويوفر هذا النوع من التسهيلات مساعدات مالية من أجل تمويل ومواجهة العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ومدة التسهيل ثلاثة شهور ويمكن تمديده إلى تسعة شهور.

¹- مدوخ، مرجع سابق، ص ص . 12، 13.

²- محمد محمود عبد الرحمان خليل، تحرير اسعارالصرف في مصر واثر نظام النقد الاوروي على الجنيه المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص ص. 5، 6.

• التسهيل المالي المتوسط الأجل:

أنشأت هذه الآلية بقرار مجلس الجماعة الاقتصادية الأوروبية في 22 مارس 1971، وقد تم تعديله مرتين أولاً في ديسمبر 1977 وثانياً في 21 ديسمبر 1978، وهذا النوع من التسهيلات تقوم بمنح تمويل أو قروض للدول التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها وذلك من أجل التصدي لهذا التهديد الخطير، وتكون مدة للقروض الممنوحة من سنتين إلى خمس سنوات¹.

3- تقرير ديلاور:

رغبة الدول الأعضاء الأوروبي في توحيد عملات كل الدول بعملة واحدة وتحت سلطة نقدية واحدة أقر المجلس الأوروبي في جوان 1988 بإنشاء لجنة برئاسة "جاك ديلاور" والتي تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وذلك لوضع خطوات محددة والتي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي فاقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع هذا التقرير ثلاث قواعد لهذه الوحدة منها:

- * التحويل الشامل للعملات.
- * تكامل البنوك والأوراق المالية.
- * المحافظة على المساواة في أسعار الصرف لعملات الأعضاء وإلغاء كل الهوامش والتذبذبات².

¹- مدوخ، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

²- محمد كمال أبو عمشة، التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة، مجلة آراء حول الخليج، العدد

120، 30 : 08، 2017/09/03 على الموقع الإلكتروني www.araa.ae.

المطلب الثالث: معاهدة ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية.

لاستكمال الاتحاد الأوروبي وحدتها لجأت إلى معاهدة ما ستريخت باعتبارها اللبنة الأساسية لقيام وتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) ومن هنا سنتطرق إلى بعض التفاصيل حول معاهدة ما ستريخت ومراحل تشكيل الوحدة النقدية الأوروبية ومعايير الانضمام إلى الوحدة النقدية¹.

1- معاهدة ما ستريخت:

في 1991 تم عقد قمة المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية ماستريخت، وأسفرت هذه القمة على اتفاق رؤساء والحكومات الأوروبية على تكثيف وتقوية عرق التعاون بين الشعوب، وعند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ نوفمبر 1993 شملت الخطوط العريضة التالية²:

- تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.
- متابعة سياسات الدول الاقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدات الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمى (صندوق التلاحم)³.

وباعتبار أن هذه المعاهدة جاءت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، فهي تهتم بثلاثة مجالات رئيسية وهي: تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية، وفي مجالات السياسة الخارجية الأمنية، فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية، تم الاتفاق على ما يلي:

¹- بورغي، مرجع سابق، ص.55.

²- السيسي، مرجع سابق، ص.18.

³- مدوخ، مرجع سابق، ص.8.

1. إنشاء منطقة تجارية أوروبية حرة، تضم جميع أوروبا من دون استثناء، وتشجيع التجارة الحرة بين الدول، من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات.
2. المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية، كضرائب الاستيراد ونظام الحصص.
3. إنشاء بنك موحد للتمويل والاستثمار والتنمية.
4. التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء.

أما على صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية، فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات، ومجالات الأمن والقضاء، وإبراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة، وحرية تنقل الأفراد.

وفي المجال الخارجي:

ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية منها:

1. صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
2. صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.
3. الدفاع عن أمن الاتحاد والدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني وداخلي.
4. حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأمم المتحدة.
5. تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.
6. تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولقد كان الاتحاد بأمل عند التوقيع على هذه المعاهدة، أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل، وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي¹.

2-مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية:

أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل للوصول إلى العملة الموحدة والتي تمثل في:

المرحلة الأولى:

التي تبدأ من 1990 وتنتهي 1992 تم في هذه المرحلة إلغاء جميع القيود على التحركات المتعلقة برؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء في جويلية 1990 وذلك لتوصل إلى السوق المشتركة وكذلك المشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق الضيق لآلية سعر الصرف².

المرحلة الثانية:

التي تبدأ عام 1994 إلى نهاية 1998 وتم فيها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCD) وهي مقدمة لإيجاد وتطبيق سياسة نقدية موحدة تهدف إلى تقارب في الأداء الاقتصادي خصوصا فيما يتعلق بالمشورات الأربعة (نسبة العجز في الموازنة، معدل التضخم، ونسبة الدين السيادي إلى الناتج المحلي، ونسبة سعر الفائدة...إلخ).

¹- نوفل، مرجع سابق، ص ص . 5،6.

²- حمد طيب، اليورو هل يصمد أمام الأعاصير؟، بيت القدس، جامعة فكرية ثقافية، مجلة الوعي، العدد 301، 45 : 09
www.al.waie.org 21/08/2017، على الموقع الإلكتروني

المرحلة الثالثة:

فهذه المرحلة تشمل مرحلتين هما¹:

الأولى: تحديد سعر الصرف للدول المشاركة بشكل نهائي غير قابل للتغيير، فهذه المرحلة يتم فيها التعامل بعملة اليورو، وتمتد من 1998 إلى 1999.

الثانية: تمتد من 1999 إلى 2002 تكون فترة انتقالية يتم فيها التعامل باليورو بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لذلك العملات من هذا حلت هذه العملة محل العملات الوطنية الـ 11 بلدا منها: بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2002 أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي وذلك عند تخلي اليونان عن عملتها².

3-معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية:

لقد حددت معاهدة ماستريخت مجموعة من المعايير يجب احترامها وذلك من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة والتي تتلخص في:

* **استقرار الأسعار:** أي يجب ألا تتعدى معدل التضخم 1.5% من متوسط معدلات

التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخما.

* **استقرار أسعار الصرف:** يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين

الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروبي.

¹- ماجد عبد الله المنيق، تأثير عملة اليورو والعالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 89، 1999، ص.17.

²- المنيق، مرجع نفسه، ص.17.

- * أسعار الفائدة الطويلة الأجل: يجب ألا تتعدى أسعار الفائدة الاسمية متوسطة وطويلة الأجل (كمتوسط سنوي) 2% عن مستوى أسعار الفائدة في أفضل ثلاث من دول الأعضاء التي تشهد أقل معدلات التضخم.
- * عجز الموازنة: يجب ألا يزيد معدل العجز الفعلي أو المقدر للموازنة الحكومية عن 3% من الناتج الإجمالي المحلي.
- * الدين العام: يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

ولقد نجحت معظم الدول الأعضاء في تحقيق هذه المعايير وذلك من خلال الفترة المحددة لها وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1.

فمن خلاله يتضح لنا أن كل الدول حققت معدلات التضخم المطلوبة منها إلا دولة واحدة، فلم تتمكن حيث قدر معدل التضخم عندها 5.2% وهي اليونان، أما لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أيضا كل الدول الأعضاء سجلت المعدل المطلوب باستثناء اليونان التي مازالت عجز موازنتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها يبلغ 4% ونفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة طويلة الأجل فلم تحققه حيث بلغت 9.5%.

أما لمعدل الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد في معظم الدول الأعضاء عن النسبة المتفق عليها وهي 60% ولم تتمكن سوى فرنسا وفنلندا، ولوكسبورغ من تخفيض نسبة ديونها إلى أقل من النسبة المتفق عليها، في حين تجاوزت الدول المتبقية الحد المسموح به ولكن نسبة الزيادة ضعيفة مثل: ألمانيا بلغت 61.5% والبرتغال 62.5% والمملكة المتحدة 63.4% حيث وصلت النسبة إلى أكثر من الضعف في دول أخرى مثل بلجيكا

¹ - عبد الحميد مرغيت، الاتحاد النقدي الأوروبي: أصوله، أداؤه ومشكلاته، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 5، 6.

122% وإيطاليا 121.6% كما هو مبين في الجدول رقم -1- و على الرغم من عدم تحقيق بعض الدول للاتحاد الأوروبي لمعايير الدين العام بين الناتج المحلي الإجمالي 1998 إلا أنه تمت الموافقة لدخولها في النظام النقدي الأوروبي وذلك من خلال معاهدة ماستريخت حيث أكدت على عدم ضرورة تحقيق المعايير بشكل كلي، ولتحقيق الشروط المتفق عليها وقعت الدول المنظمة إلى اليورو على ميثاق تتعهد فيه ببذل كل ما في وسعها لتحقيق الشروط خاصة شروط نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي¹.

كما أن هناك بعض دول حققت جميع المعايير التي نصت عليها معاهدة ما ستريخت والتي سمحت لهم بتبني اليورو ولكن لم تفعل نذكر منها بريطانيا، السويد، الدانمارك نظرا لتخوفها وعدم قناعتها بضرورة الانضمام إلى العملة الأوروبية، ففي نظرها تبني اليورو يعتبر تنازلا عن هويتها الضاربة جذورها في القدم مثل بريطانيا. فالدول التي أدخلت اليورو في مجال الاقتصادي والمالي منذ الانطلاق العمل بالعملة الأوروبية الموحدة هي إحدى عشر دولة وهي ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، لوكسمبورغ، إسبانيا، فنلندا، إيرلندا، النمسا، البرتغال، وكان اليونان في 2001 المنظم الثاني عشر لليورو، وأطلق على هذه المجموعة من الدول مصطلح منطقة اليورو وتم تسمية هذه الدول بدول الموحدة الأولى².

¹ - مدوخ، مرجع سابق، ص11.

² - مقعاش، مرجع سابق، ص 20.

الجدول 1: تطور معايير التقارب الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي 1998¹.

البيان	معدل التضخم	عجز فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام كنسبة مع الناتج المحلي الإجمالي	معدل أسعار الفائدة طويلة الأجل.
النسب المرجعية	%27	%3.0	%60	%7.7
ألمانيا	%1.4	%2.7	%61.3	%5.6
فرنسا	%1.2	%3	%55	%5.6
إيطاليا	%1.8	%2.7	%121.3	%6.7
المملكة المتحدة	%1.8	%1.9	%63.4	%7
إسبانيا	%1.5	%2.6	%68.8	%6.3
هولندا	%1.6	%1.4	%72.1	%5.8
بلجيكا	%1.4	%2.1	%122.2	%5.7
السويد	%1.9	%0.8	%76.6	%6.6
النمسا	%1.1	%2.6	%66.1	%6.6
الدنمارك	%1.9	%0.7	%65.1	%6.2
فنلندا	%1.3	%0.9	%58.5	%5.9
البرتغال	%1.8	%2.8	%62.0	%6.2
اليونان	%5.2	%4.0	%108.7	%9.5
إيرلندا	%1.3	%0.9	%66.3	%6.2
لوكسمبورغ	%1.4	%1.7	%5.4	%5.6

المصدر: ماجدة مدوخ، النظام النقدي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد 3، 2008، ص. www.univ-ghardia.dz/index.php/dz/vomponemt/content/article?id=13028.

¹ - مدوخ، مرجع سابق، ص. 28.

المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

حدّدت "إتفاقية ماستريخت" جملة من الضوابط والمعايير الاقتصادية التي يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها عند رسم وتنفيذ سياستها المالية والاقتصادية حتى تتمكن من الإنخراط في نظام النقد الأوروبي وتبني عملة اليورو الموحدة، وفي اجتماع القمة الأوروبية المنعقد في ديسمبر 1995 بمدريد ناقش رؤساء الدول الأوروبية ما تم عرضه من أسماء مقترحة للعملة الأوروبية الجديدة وتم الموافقة على الإقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الإيكو إلى اليورو، ولقد وافقت الدول الأعضاء بالإجماع على استعمال كلمة "اليورو" "Euro" بدلا من الإيكو "ECU".

وبعد أن تمّ الاتفاق على تسمية العملة الأوروبية الموحدة بـ "Euro" اعتمد الحرف "E" كرمز للتعبير عنها وهو الحرف الذي تبدأ به كلمة أوروبا بكل لغات الدول العضوة في الاتحاد الأوروبية إضافة إلى سهولة نطق تسمية اليورو في تحمل الكثير من معاني الاعتزاز والانتماء والولاء يخترقه خطان متوازيان يرمزان إلى الاستقرار € ، ومن هنا يتضح أن الأوروبيين استنبطوا خطواتهم في الوحدة مما يجمع بينهم لضمان تحقيق حلمهم¹.

المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحويل إلى الوحدة النقدية والعملة الأوروبية الموحدة.

حددت المفوضية الأوروبية ثلاث مراحل لوصول اليورو إلى جيوب الأوروبيين في جانفي 2002 وهذه المراحل هي:

¹ - مقعاش، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

المرحلة الأولى (من ماي 1998-جانفي 1999):

من خلال هذه المرحلة يتم تحديد الدول الأعضاء التي سوف تتعامل باليورو هي إحدى عشر دولة من خمسة عشرة دولة في الاتحاد الأوروبي اعتباراً من أول جانفي 1999 وهذه الدول: ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، النمسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبرغ، فنلندا في حين لم تتمكن اليونان من استتفاء شروط العضوية¹.

ويتم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على تشريعات التحول إلى اليورو، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو².

المرحلة الثانية (جانفي 1999-جانفي 2002):

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة فيه، وتم خلال هذه المرحلة استخدام اليورو كوحدة حسابية فقط دون أن تكون في صورة عملة ورقية حقيقية في التداول، وتم استخدام هذه الوحدة الحسابية في تسوية التعاملات بين المصارف وفي البورصة، كما تم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المدة باليورو، وفي هذه المرحلة تم التحول بصورة جزئية إلى اليورو وبصورة اختيارية، وأطلق على هذه المرحلة مرحلة التعامل المزدوج، حيث أمكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية، دون أي تمييز مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عملة وطنية في هذه الفترة ما هي إلا تسمية لاستخدام اليورو أو العملة الوطنية.

¹- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006/2007، ص.46.

²- مدوخ، مرجع سابق، ص ص. 18، 19.

المرحلة الثالثة (جانفي 2002 - جوان 2002):

تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدولة الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، وعلى ذلك يتم سحب العملات والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، وبذلك يصبح اليورو هو العملة المتداولة في أرجاء الاتحاد الأوروبي عام 2002¹.

المطلب الثاني: البنك المركزي الأوروبي.

1- نشأة وأهداف البنك المركزي الأوروبي: (ECB):

بعد مفاوضات طويلة جرت بين رؤساء البنوك المركزية الأوروبية، احتفل قادة الدول الأوروبية عام 1998 بإطلاق البنك المركزي الأوروبي، والذي بدأ عمله الفعلي عام 1999، ومقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، وقد تم إعطاء هذا البنك الاستقلال عن الحكومات بحيث يحدد السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي بعيدا عن تدخل حكومات دول الأعضاء، كما تم الاتفاق على أن يتمتع البنك عن تقديم أي قروض لهذه الحكومات من أجل تمويل عجز الموازنات العامة لها. ولقد حددت اتفاقية ماستريخت مهام هذا النظام في الآتي:²

- الحفاظ على استقرار الأسعار مثل كافة البنوك الأخرى، وهو يعد الهدف الأول والرئيسي للبنك طبقا لمعاهدة ماستريخت.
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة عن المؤسسات الإئتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- إصدار اليورو العملة الأوروبية الموحدة، سواء الأوراق النقدية أو العملة المعدنية.
- رسم وتنفيذ السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي.

¹- كامل، مرجع سابق، ص. 51.

²- مصطفى كامل، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 24، 2010، ص. 53.

- العمل على تدعيم موازين مدفوعات الدول الأعضاء وسياستها الاقتصادية بما يحقق أهدافها التتموية¹.

هيئات اتحاد القرار في البنك المركزي الأوروبي (الشكل رقم 1).

1. مجلس المحافظين:

يتكون هذا المجلس من أعضاء المجلس التنفيذي ومحافظي البنوك المركزية للدول المشتركة في اليورو، ويعتبر هو المسؤول عن إعداد السياسات النقدية ووضع أسس وأدوات تنفيذها².

2. المجلس التنفيذي:

يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء، ويتم تعيين الرئيس ونائب الرئيس والأعضاء لمدة ثماني سنوات³ ويتم اختيارهم بالاتفاق مشترك بين حكومات الأعضاء، وبعد استشارة البرلمان الأوروبي ومحافظ البنك المركزي شريطة أن يكونوا من جملة جنسيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو، وتتمثل مهمته الرئيسية في:

* تنفيذ السياسة النقدية وفقا لتوجيهات وقرارات مجلس المحافظين.

* مسؤول عن أعمال البنك المركزي.

* تحضير اجتماعات مجلس المحافظين.

¹- بنك مصر "العملة الأوروبية الموحدة" اليورو: النشأة ومراحل التطبيق، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الدولي

المصري"، أوراق بحثية، مركز البحوث ببنك مصر؟، العدد السابع، 1999، ص.22.

²- مدوخ، مرجع سابق، ص.20.

³- نافعة، مرجع سابق، ص.230.

3. المجلس العام:

يتكون من الرئيس ونائب الرئيس ومحافظي البنوك المركزية الوطنية لدول الاتحاد، ومهمته تقديم الاستشارات حول التوجهات السياسية النقدية في منطقة وهذا ما نصت عليه المادة 46/45/44 من قانون الاتحاد، كما يعمل على إدخال الدول التي لم تنضم إلى منطقة الأورو وانجاز تقارير حول عمل البنك المركزي الأوروبي، وتقديم الاستشارات بشأن ترتيبات أسعار الصرف¹.

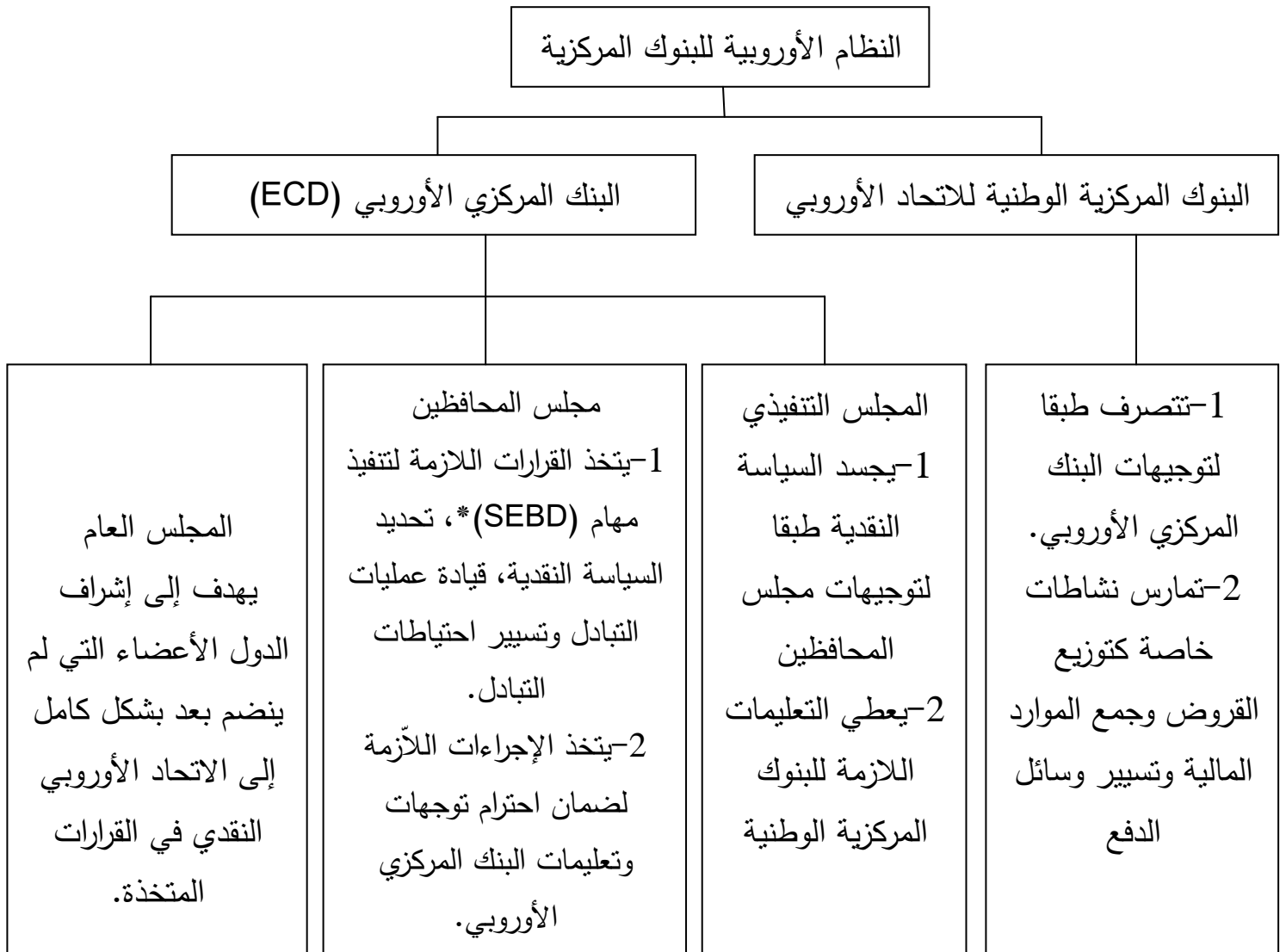
يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارة وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتج عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه وتوزيع نسبة 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام اليورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك المركزي الأوروبي.

وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1 والذي يبين نسبة مساهمة كل من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رأس مال البنك المركزي الأوروبي².

¹-مدوخ، مرجع سابق، ص.21.

²- كامل، مرجع سابق، ص.54.

الشكل 1: يمثل النظام الأوروبي للبنوك المركزية.*



المصدر: ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، الأغواط: جامعة عمار ثليجي، مجلة

الواحات للبحوث والدراسات: العدد 3، 2008، ص 1-3.

* - (ESCB): (European system of central Banks): النظام النقدي الأوروبي للبنوك المركزية، وهي لجنة مكلفة بتشكيل وتنفيذ السياسة النقدية وسياسات سعر الصرف، ويكون على البنك المركزي الوطني تنفيذ السياسات الموجهة من قبل هذه اللجنة.

الجدول رقم 1: يتبين نسبة مساهمة كل من دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رأس مال البنك المركزي الأوروبي وقيمتها باليورو.

ت	الدولة	القيمة بمليار يورو	نسبة المساهمة في رأس مال البنك %
1	النمسا	1150	2.3
2	بلجيكا	1450	2.6
3	الدانمارك	775	1.55
4	فنلندا	675	1.35
5	فرنسا	8100	16.2
6	ألمانيا	11475	222.95
7	اليونان	1150	2.3
8	إيرلندا	475	0.95
9	إيطاليا	7900	15.8
10	لوكسمبورغ	75	0.15
11	هولندا	2125	4.25
12	البرتغال	1125	2.25
13	إسبانيا	4650	9.3
14	السويد	1150	2.35
15	إنجلترا	7800	15.6

المصدر: مصطفى كامل: العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف

العربية مع التركيز على حالة مصر، بغداد: الجامعة المستنصرية، مجلة العلوم

الاقتصادية، العدد 24، 2010، ص 54.

2- أدوات البنك المركزي الأوروبي وسياسته النقدية:

يسعى البنك المركزي الأوروبي من خلال سياسته النقدية المحافظة على مستوى العام للأسعار، سعر صرف اليورو، معدل التضخم، أسعار الفائدة، من خلال التنسيق مع مؤسسة النقد الأوروبية التي تلعب دورا استشاريا ولذلك بتقديم توصياتها إلى مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي ليأخذ بها، وقد تم وضع إطار السياسة النقدية الأوروبية على مجموعة من الأدوات نذكر منها:¹

أ- عمليات السوق المفتوحة:

تمثل الأداة الرئيسة للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي وهي تقوم في شكل معاملات عكسية ومعاملات خالصة وتوجد أربع أنواع من عمليات السوق المفتوحة وهي:

1. التمويل الأساسي (عمليات السوق المفتوحة الأسبوعية): وتنفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء ولها دور محوري في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام وتقدم هذه العمليات التي توفر السيولة الجزء الأكبر من إعادة تمويل القطاع المالي وتقوم بدور الأداة الرئيسة لإدارة السيولة.

2. تمويل طويل الأجل: وينفذ من خلال عطاءات نمطية لإعادة الشراء (سعر ثابت، متغير) وبالتالي يوفر تمويلا طويل الأجل فأجل الاستحقاق قد يصل إلى ثلاثة أشهر ويوفر جزءا محدودا فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية، ومن ثم فإن هذا النظام يعمل بشكل طبيعي كقابض الثمن في هذه العطاءات الشهرية لإعادة التمويل.

3. تعديل الطفيف: يستخدم لتحكم في التقلبات داخل السوق إذا كان هناك تغيير دائم في الطلب على العملة كما قد تستعمل لجعل أسعار الفائدة متساوية أو متقاربة.

¹- كمال، مرجع سابق، ص.55.

4. عمليات هيكلية: وهي من العطاءات النمطية والإجراءات الثنائية وهو ذو تعداد وأجل استحقاق متغيرات ويستخدم لتوجيه الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي¹.

ب- التسهيلات الدائمة:

وهي التسهيلات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الذاتي لمنطقة اليورو وتخفيف نقص السيولة أو عدم الاستقرار في أسعار الفائدة، وتنقسم إلى نوعين هما:

1. تسهيل لومبارد: تقوم البنوك من خلاله الحصول على السيولة بصورة فورية.

2. تسهيل الإيداع: فمن خلاله تقوم البنوك بإيداع فوائضها بصورة فورية ويلعب تسهيل لومبارد والإيداع دورا أساسيا في تحديد حدود سعر الفائدة في السوق ومن خلالهما يمكن الحد من تقلبات سعر الفائدة.

ج- متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي:

إن متطلبات الاحتياطي النقدي لنظام اليورو يطبق على مؤسسات الائتمان في منطقة اليورو، ومهمته الأولى تحقيق استقرار سعر الفائدة في السوق المالي، ففي بداية النظام النقدي الأوروبي لم يتم الموافقة عليها فيما يخص الشروط التي تتحدد على ضوءها نسبة الاحتياطيات النقدية التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوروبية لدى البنوك المركزي الأوروبي. ويحقق نظام الحد الأدنى من الاحتياطيات النقدية هدفين هما:

1- الإسهام في استقرار أسعار الفائدة في سوق المال، وخلق طلب هيكلي كاف على أموال البنك المركزي.

¹- مدوخ، مرجع سابق، ص ص. 24، 25.

2- الاهتمام بتقاضي خلق تشوهات تنافسية تتعلق بالمؤسسات المالية غير الملزمة

3- باحتياطات الحد الأدنى¹.

د- نظام المدفوعات الأوروبي الموحد:

هو نظام المدفوعات الخاص بالبنوك الأوروبية، وهو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة وهذا النظام يعد عنصر أساسي في النظام المالي والنقدي الأوروبي فهو يدعم السياسة النقدية الأوروبية حيث يساهم في خلق نظام مستقر وآمن للمدفوعات في أوروبا، وأيضاً يقوم بربط أنظمة المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة، وإن نظام التمويل الآلي السريع لتحقيق التسويات الإجمالية عبر أوروبا في الوقت الفوري لحدوثها ويتكون من محورين هما:

1- النظام الوطني للتسويات الإجمالية في كل الدول الأعضاء.

2- النظام الذي يربط بين الأنظمة الوطنية.

إن مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي يستطيع في أي وقت تعديل الأدوات والشروط والمعايير والإجراءات المرتبطة بتنفيذ عمليات السياسة النقدية في نظام اليورو².

المطلب الثالث: مزايا العملة الموحدة ومعوقات الاتحاد النقدي الأوروبي.

وفرت العملة الأوروبية الموحدة حزمة من الفوائد والميزات التي اكتسبتها دول الاتحاد الأوروبي، من خلال التعاملات الدولية مع العالم الخارجي أو من خلال التعاملات اليومية

¹ - يحيى سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملية خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص53.

² - كمال، مرجع السابق، ص56.

والتجارية فيما بينها، إضافة بمجملها قوة ورسانة إلى الجهاز النقدي لدول الاتحاد الذي انعكس فيما بعد على مستوى الاقتصاد القومي لتلك الدول، وفيما يلي أهم الميزات التي استطاعت أن تحققها العملة الأوروبية الموحدة¹.

1- ميزات داخلية:

1. تساهم العملة الموحدة في تنظيم واتساق السوق الموحد الداخلي للاتحاد، حيث لا يمكن وجود سوق واحد دون وجود عملة واحدة، الشيء الذي يؤكد ضرورة وجود عملة أوروبية موحدة لأنها تسمح للأوروبيين من الاستفادة من فوائد السوق الموحد.
2. خلق جو من المنافسة الاقتصادية الإيجابية، التي تساعد في محاربة التضخم، وضبط عجز الموازنة والمديونية العامة والتحكم في أسعار الفائدة وهذا ما يؤدي بخلق محيط اقتصادي مستقر وملائم.
3. يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوروبي وهذا سوف يخلق المزيد من فرض العمل الجديدة في الأجل الطويل.
4. الدفع بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول التي بدورها تؤدي إلى خلق متواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية.
5. نقادي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء².

2- ميزات خارجية:

للعلة الأوروبية الموحدة عدة مزايا من الناحية الخارجية منها:

¹ - كامل، مرجع نفسه، ص. 52.

² - نيلي كمال الأمير، المستقبل العربي "العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة"، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2002، ص. 196.

1. تسمح العملة الأوروبية الموحدة في تحقيق استقرار العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية.
2. تعد العملة الأوروبية الموحدة من وسائل التسوية التجارية الدولية وعملة صعبة يحتفظ بها في محافظ الاحتياطات الرسمية في البنوك المركزية في دول العالم.
3. تسمح العملة الأوروبية الموحدة بأن تصدر الاتحاد الأوروبي أكبر القوى التجارية¹.

معوقات النظام النقدي الأوروبي:

بالرغم من كل المزايا والإيجابيات التي تحقّقها العملة الموحدة، إلا أنّ هناك على جانب الآخر جملة من المشاكل والمعوقات التي واجهت الاقتصاد الأوروبي لا يمكن تجاهلها التي يمكن إجمالها في:

أ- المعوقات الماكرو-اقتصادية:

تتمثل في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن المعايير المفروضة في "اتفاقية ماستريخت"، لاسيما معيار المتعلق بتخفيض عجز الموازنة إلى 03%، حيث تطلب تنفيذ هذا المعيار قيام الدول الأوروبية بإجراء تعديلات دقيقة وسريعة خلقت آثار سلبية على معدلات النمو ونسبة البطالة في هذه الدول، ففي فرنسا كلّفتها تخفيض نسبة العجز إلى 3% نقطتين من النمو في 1996-1997، و3 نقط في البرتغال، و4 في إيطاليا وبلجيكا، والسبب يعود إلى سعي الدول الأوروبية لاستكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية أدى إلى غض النظر عن مواصلة برامج إصلاح الاقتصاديات الوطنية ومتابعتها.

¹ - محمد سعدوني، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو، جامعة بشار، الجزائر، 2006، ص 13.

كما أن الجهود المبذولة لتحقيق معايير "ماستريخت" تسببت في ارتفاع نسبة البطالة حيث وصلت البطالة في 1998 إلى 17.5 مليون نسمة في الدول الأوروبية¹.

وبالرغم من استخدام اليورو يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التوحيد كان له آثاره السلبية على بعض الدول الأعضاء، خاصة على الدول ذات الأجور العالية مثل ألمانيا، حيث يهاجر إليها الأيدي العاملة الرخيصة لتتافس القوة العاملة الوطنية وتحل محلها، مما يؤدي إلى فقد بعض العمال لوظائفهم، وفي نفس الوقت أدى استخدام اليورو إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء عالية التكاليف (التي تفرض ضرائب عالية) مثل ألمانيا إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف مثل البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهذا ما يؤدي إلى خلل في الهياكل الاقتصادية لبعض الدول الأعضاء.

استخدام اليورو يؤدي إلى أعباء مالية لبعض الدول الأعضاء لكن لن تكون هذه الأعباء بنفس القدر في كل الدول الأوروبية، وإنما يتوقف ذلك على عدة من الأسباب أهمها مستويات الأداء الاقتصادي وتفاوت النمو في هذه الدول، كما يؤثر اليورو على النظام المصرفي الأوروبي، حيث يعمل على تقليص إيرادات البنوك الأوروبية، وذلك يتراجع الإيرادات من العمل في النقد الأجنبي نتيجة لانعدام الحاجة إلى هذا النشاط من عمل البنوك².

وأخيرا ضرورة التنسيق والربط بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء تعتبر هي الأخرى من بين المشاكل التي تواجه دول الاتحاد النقدي الأوروبي، وتفاوت الأداء الاقتصادي لهذه المجموعة من الدول ينتج عنه تحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها

¹-Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, les Enjeux de L Euro, Paris :Economica,1998,p.31..

²- مقعاش، مرجع سابق، ص. 35.

أعباء مالية إضافية لدعم الدول الأخرى الأقل نمواً وهي أعباء تظهر في كل تكتل اقتصادي¹.

ب- المعوقات الميكرو-اقتصادية:

المؤسسات وقطاع البنوك والتجارة كلها معنية، ولكن بدرجات متفاوتة، بمسار التكيف الجديد للأثمان والقيم، لذا وجب القيام بتعديلات مهمة لتغيير برامج الإعلام الآلي، نظام المحاسبة، السلم الضريبي وغيرها إضافة إلى إنتاج منتجات مالية وتجارية جديدة تعوض المنتجات القديمة وتعتبر هذه الإجراءات تكاليف إضافية تحملتها المؤسسات الأوروبية نتيجة التحول إلى العمل باليورو.

مع بدأ التعامل باليورو قام البنك المركزي الأوروبي 1998 بدراسة حول التكاليف التي يتحملها القطاع البنكي في ظل التعامل باليورو، تضمنت 110 مؤسسة مالية في 14 دولة أوروبية أوضحت هذه الدراسة أن خمس أنواع من التكاليف تتحملها المؤسسات المالية بنسب متفاوتة كما يلي: نظام المعلومات 55%، التسويق والعلاقات العامة 26%، تكوين الموظفين والعمال 9%، الاستثمارات 6%، الوثائق القانونية 4%، والمجموع الصافي للتكاليف قدر من طرف هذه البنوك والمؤسسات المالية بـ 8 إلى 10 مليار إيكو، وهذه المصاريف تعادل 2% من مصاريف الاستغلال لهذه المؤسسات في السنة.

ويساهم تداول اليورو ما يترتب عليه من اعتماد أسعار متقاربة في إشتداد المنافسة بين المؤسسات الأوروبية ذات المشاريع المتماثلة، حيث تحملت بعض المؤسسات التي تفتقر للكفاءة العالية الكثير من الأضرار ما نتج عنه عدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة التي يخلقها استعمال عملة واحدة.

¹ -Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, Op.cit, p.33.

وأخيرا يجب أن يكون واضحا أن توزيع هذه المزايا والتكاليف بين الدول الأعضاء لن يكون بالتساوي، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف مراكزها الاقتصادية وتفاوت أدائها الاقتصادي كما يجب الإشارة إلى أن تكاليف دخول اليورو حيز التداول هي تكاليف انتقالية تتحملها الدول الأوروبية على المدى القصير في حين أن المزايا المحققة تكون نتائجها على المدى المتوسط والطويل¹.

¹ - مقعاش، مرجع سابق، ص ص . 36،37.

المبحث الثالث: مشروع الدستور الأوروبي.

في هذا المبحث سنتطرق لعرض مشروع الدستور الأوروبي، ومحتواه، ومعوقات تجسيده.

المطلب الأول: ظهور المشروع الدستور (معاهدة نيس).

شكل الدستور الأوروبي خطوة حاسمة ومكاملة لما جاء في اتفاق "نيس" حول مستقبل الاتحاد الأوروبي، وقد كانت لقمة المجلس الأوروبي "لاركن" بتاريخ 15 سبتمبر 2001 ما يلي:

- التوزيع الجيد للاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء.
- تعزيز دور المؤسسات الأوروبية أمام توسيع الاتحاد الأوروبي وعلى ذلك طرحت قمة "لاركن" إعادة ترتيب الاتفاقيات الأوروبية، ومن ثم تم التوصل إلى إعداد مشروع اتفاق حول الدستور الأوروبي، الذي لقي توافق جميع الدول الأعضاء بتاريخ جوان 2003، وقد تم تقديم نص الدستور خلال اجتماع المجلس الأوروبي "بتيسالونيك" بتاريخ 20 جوان 2003، ودخل خير التنفيذ مع قمة روما بتاريخ 29 أكتوبر 2004 لحل بذلك الدستور الأوروبي محل مجموع الاتفاقيات الأوروبية¹.

قد قدم الرئيس الأسبق الفرنسي، "جسكار ديستان"، بداية مسار مشروعه ما أطلق عليه الهيكل العظمي لدستور أوروبا المستقبلية، وقد ضم جميع مقومات الدستور من قيم ومبادئ وحقوق المواطنين ومنافسات الاتحاد والمؤسسات التي تكونه. ولقد ظهرت هذه الوثيقة على الرفع من أن تفويض المؤتمر لا يسمح للمندوبين بتقديم دستور، وذلك انسجاماً

¹- أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 4334، 2017/09/13، على الموقع الإلكتروني:

مع إعلان قيمة "نيس" في العام 2000 الذي أوصى بمجرد تبسيط وإعادة هيكلة الاتفاقات الأساسية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ولكن بمقدار ما تقدمت أعمال المؤتمر، تحول الأمر تفويضاً، تحت وطأة ضغوط مختلفة أتت من دول أعضاء ومن منظمات المجتمع المدني ومن رسائل ووثائق ورسائل إلكترونية وصلت من جميع أنحاء أوروبا.

وقد قدم الدستور في جوان الماضي، بعد 16 شهر من المناقشات التي رأسها ديستان وتضمنت المواد الست عشر النقاط التالية:

المادة 01: الدستور يحدد شكل اتحاد يتم من خلاله تنسيق سياسات الدول الأعضاء ويقوم بإدارة العديد من الوظائف على أساس فيدرالي، ويحترم الاتحاد الهوية الوطنية لتلك الدول.

المادة 02: الاتحاد يقوم على قيم من احترام الإنسان والحرية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

المادة 09: الدستور له الأولوية فوق قوانين الدول الأعضاء.

المادة 13: الاتحاد سينسق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

المادة 14: الدول الأعضاء تدعم السياسة الخارجية والأمنية العامة¹.

المطلب الثاني: محتوى المشروع الدستور الأوروبي.

يتراوح عدد صفحات الدستور بين 352 و482 صفحة، حسب اللغة المترجم إليها، وينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية:

¹ عبد الجليل زيد مرهون، الدستور الأوروبي، الأمل والتحدى، جريدة الرياض، برج السنبلة، العدد 19، 2017/09/10، على الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com/15022

الجزء الأول: يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمى الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي.

الجزء الثاني: يعالج وثيقة التأسيس، وفيها يتم تعريف القوانين الأساسية على مستوى الاتحاد بشكل سهل الفهم، وقد استقيت هذه القوانين من روح توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الجزء الثالث: يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الاتحاد الأوروبي كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي على سبيل المثال إنشاء السوق المشتركة، حرية انتقال المواطنين، وسياسة البضائع.

جاء الجزء الرابع: تحت عنوان "أحكام عامة" ويعرف لرموز الاتحاد الأوروبي كما يضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخوله حيز التنفيذ بنود جديدة¹.

- الهدف الرئيسي من الدستور الموحد هو جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وكفاءة ويشتمل الدستور على خلاصة الاتفاقيات الأوروبية الأربعة الكبرى، التي تم التوصل إليها خلال الإثني عشر سنة الماضية، بجانب بنود جديدة تدخل حيز التنفيذ لأول مرة، منها:

- إدخال منصب جديد في الاتحاد الأوروبي هو منصب رئيس الاتحاد الذي ستكون وظيفته تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الاتحاد الأوروبي في الساحات الدولية.

¹- وظيفة الدستور الأوروبي وأهم بنوده، مجلة **Made forminds**، على الموقع الإلكتروني:

<http://P.dw.com/P/6hph>

ومن التغييرات الرئيسية التي أحدثها الدستور هي:

- النقل من قدرة الحكومات على نقص قرارات الاتحاد.
- يحصل البرلمان الأوروبي على مزيد من السلطات.
- يعين وزير الخارجية في الاتحاد الأوروبي.
- وسيتم تسهيل عملية اتخاذ القرار في المجلس الوزاري الأوروبي، بحيث يتحصل العمل بطريقة الإجماع المطلق المتبعة سابقا على بعض الحالات الخاصة فقط. سيتم تحويل صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي في عملية اتخاذ القرار، بحيث يصبح لكل من البرلمان أو المجلس الوزاري أصوات متساوية عقد الاقتراع على القوانين، ولأول مرة يتم وضع نبد خاص يوضح كيفية الخروج من الاتحاد إذا قررت إحدى الدول ذلك¹.

ومن القضايا الرئيسية التي حددت في مسودة الدستور:

- منصب رئيس الاتحاد الأوروبي، إذا اقترح إنشاؤه ليحل محل نظام الرئاسة الدورية، مدتها ستة أشهر، المتبعة حاليا. وفي مسودة الدستور، ينتخب الرئيس من المجلس الأوروبي (الدول الأعضاء)، وتحدد مدة توليه منصبه بعامين ونصف عام قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. ولا يجوز لرئيس الاتحاد المنتخب أن يشغل في الوقت نفسه الرئاسة في بلاده. ويمثل الرئيس الاتحاد على الساحة الدولية.
- ومنحت مسودة الدستور البرلمان الأوروبي سلطات إضافية لصنع القرار، على أن تفقد التشريعات بشكل مشترك مع المجلس الأوروبي، وأن ينتخب البرلمان رئيسا للمفوضية، ويستطيع مراقبة أعمال المفوضية. ويكون عدد أعضاء البرلمان 726

¹ - محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.21.

عضوا، ولكل دولة أربعة أعضاء على الأقل في البرلمان لولاية تمتد 5 سنوات. كما أظهرت أيضا هذه المسودة احتراما للدين في دول الاتحاد¹.

المطلب الثالث: معوقات تجسيد المشروع.

إنّ النقد الأساسي الذي وجه للدستور ينصب حول تجنبه القضايا الكبرى المتفجرة سياسيا. فمشروع الدستور رفض لدى الفرنسيين، لأسباب ومبررات لهذا الرفض، هو إفراطه في الليبرالية الاقتصادية بما يتعارض مع النموذج الاجتماعي الفرنسي وانتقاصه من سيادة واستقلالية البلاد بالإضافة إلى مخاوفهم من فقدان نظام رفاھيتهم الاجتماعية وتدفق العمالة الرخيصة من دول شرق أوروبا على فرنسا وتفاقم أزمة البطالة المرتفعة والتي تبلغ نسبتها 10.2% أي ما يعادل ثلاثة ملايين عاطل.

لقد أراد الناخبون الفرنسيون معاقبة الرئيس جاك شيراك حكومته المحافظة على ارتفاع نسبة البطالة والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. وبالتالي كان من الطبيعي أن نخفض معدلات الإنفاق التي تمثل 24% من إجمالي الناتج المحلي وكذلك الإنفاق الحكومي الذي انخفض 0.5% لأول مرة منذ عام 2001. وهذا يعني تراجع الخدمات التي تقدمها الحكومة تراجع الصادرات مقابل الواردات، لذا لم يكن الناخب الفرنسي في أزمة مع سياسات حكومته فقط، بل كان يدرك تماما أن المزيد من هذه السياسات تأتي عبر الاتحاد الأوروبي إن أعطاه المزيد من حرية الحركة، فالعمل الفرنسيون صوتوا حرية الحركة التي يتبعها الدستور أمام رجال الأعمال لإعادة توظيف صناعاتهم في دول يدفعون فيها ضرائب أقل ويشغلون فيها عمالا بروناتب أدنى².

¹ - أحمد سعيد نوفل، "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القرارات والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة البرموك، الأردن، ص. 133.

² - عاصم السيد، "لماذا رفضوا الدستور الأوروبي؟" مجلة بحوث، 2017/08/02 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.slantoday.net/bohooth/artShow-13-5740.htm>

تعرضت المسودة الأولى للدستور الأوروبي لانتقادات حادة بعد ساعات قليلة من صدورها، وكانت الحكومة البريطانية من بين أولى الدول التي دعت إلى إدخال تعديلات على المسودة، بعد أن أعربت عن قلقها من استخدام عبارة "الاتحاد" والإشارات إلى أن الاتحاد الأوروبي سيتمتع بصلاحيات للسيطرة على السياسات الخارجية والاقتصادية وقد عكست المسودة رغبات ألمانيا وبعض دول الاتحاد الأخرى في أن يسلك الأوروبيون أسلوباً مشابهة لدولة واحدة ذات حكومة موحدة، كما هاجم منتقدو الاتحاد الأوروبي المسودة، التي تظهر ما يرونه نحو إقامة دولة متحدة¹.

رفض الدستور من قبل قوى أقصى اليسار وأحزاب اليمين كل حسب خلفياته، أمام تداخل هذه الخريطة السياسية يمكننا أن نلتمس أهم النقاط التي تشير إلى الراضين للدستور الموحد.

إن معارضي الدستور ليسوا ضد أوروبا لكنهم يرفضون أوروبا الليبرالية أو أوروبا رأس المال ويطالبون بأوروبا تعطي أولوية أكثر للمسألة الاجتماعية. في هذا السياق يلوم العديد من الشخصيات اليسارية السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الفرنسي فرانسوا هولند على تجاوزه لمبادئه وأيديولوجيته اليسارية والقبول بأوروبا غير ضامنة لحقوق العمال.

أما أحزاب أقصى اليمين، مثل: الجبهة الوطنية التي تنتزعمها "جان ماري لوبان" فهي تعارض هذا الدستور لأنه يعد ذوبان للهوية الوطنية الفرنسية، واندثار لثقافتها. ثم يضيف هذا التيار نقطة مهمة أخرى تتعلق بالانعكاسات الممكنة لتبني هذا الدستور، أي إمكانية دخول تركيا للحظيرة الأوروبية وهنا تلقي العديد من توجهات اليمين في فرنسا ومعهم بعض من الشخصيات اليسارية. إنه لمن الغريب حقا أن تجد تركيا نفسها محور النقاش حول

¹ - عبد الجليل زيد مرهون، "الدستور الأوروبي الأمل والتحدى"، جريدة الرياض، برج الشبلة، العدد 19، 2017/09/10، على الموقع الإلكتروني: www.abiyadh.com/15022

دستور ستعتمده أوروبا. وهو ما يذكر بنقاش أوروبي ساد خلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حول الاستبداد التركي، حيث اجتهد العديد من الكتاب الانجليزيين والفرنسيين، ومن بينهم "مونتكيو" لتفسير هذا الاستبداد، ثم تجاوز سجالهم تركيا ليركز على دور الإسلام ذاته سواء ما حيث دوره في إنتاج الاستبداد ومن حيث تبرئته من هذه النهضة¹.

¹- عادل لطيفي، "دروس من الدستور الأوروبي الموحد"، الجزيرة، 15: 13، 2017/09/10، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/knoukdegegate/opinions.

استنتاج الفصل:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الدول الأوروبية في التفكير لتحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية وإنشاء العملة الموحدة التي تعتبر كنتويج لمسيرة الدول الأعضاء وذلك بناء على معاهدة روما وتكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية 1957 التي هي أساس هذا التكتل.

إن العملة الأوروبية الموحدة تمثل النموذج الرائد في مجال التكامل الاقتصادي العالمي، التي استطاعت أن تحقق ميزات عديدة لصانعيها، حيث أن إنشائها جاء على شكل مراحل وخطوات استطاعت من خلالها المجموعة الأوروبية من تكوين اتحاد وتكتل اقتصادي وصولاً إلى التكامل الاقتصادي النقدي على مستوى إصدار العملة الأوروبية الموحدة.

من خلال هذه الدراسة، تتجلى لنا حجم الجهود التي بذلتها أوروبا خلال ما يقارب نصف قرن من أجل استكمال وحدتها الاقتصادية والنقدية، بالرغم من المعوقات والصعاب إلا أن التمسك والأهداف الأوروبية ذلل كل ذلك، وتمكنت أوروبا من تجسيد طموحها على أرض الواقع وأضهرته إلى الوجود بظهور اليورو، وعليه فإن اليورو لا يعبر عن مجرد عملة ورقية نقدية يتم تداولها في الحياة الاقتصادية فقط، بل يعبر أيضاً عن مسعى أوروبي فريدة من نوعها.

الفصل الثالث:

انعكاسات الأزمة اليونانية

على الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

عرفت منطقة اليورو، منذ نهاية 2009 وإلى يومنا هذا، أزمة مالية حادة، عرفت بأزمة الديون العمومية وأزمة الديون السيادية، وأطلق عليها هذه التسمية لكونها ترتبط بعجز بعض الدول منطقة اليورو على تسديد ديونها تجاه دائئنها. وتأتي هذه الأزمة امتداد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد العالي منذ سنة 2007، حيث ظهرت الشرارة الأولى للأزمة الديون العمومية في منطقة اليورو باليونان باعتبارها أول من دق ناقوس الخطر بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه دائئنها من هنا أصبحت الاتحاد الأوروبي يواجه مصاعب اقتصادية متتالية، تهدد مستقبل عملة الموحدة اليورو، كما أصبحت تهدد تواجد العديد من الدول داخل مجموعة اليورو، بسبب ضعف اقتصاديتها وعدم قدرتها على مواكبة السياسة المالية الداخلية، وإضافة إلى العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت اليونان للوقوع في الأزمة المالية، وهذا كله ما سنعرفه في هذا الفصل.

المبحث الأول: خلفيات أزمة الديون اليونانية.

امتداد للأزمة المالية والاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي منذ 2007، ظهرت الشرارة الأولى لأزمة الديون في منطقة اليورو "باليونان" باعتبارها أول من دق ناقوس الخطر، وذلك بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه دائنيها من بنوك ومؤسسات مالية وصناديق استثمار، وفي عام 2010 وبداية 2011 ازدادت حدتها بانتقالها إلى كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا¹.

المطلب الأول: انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي.

منذ انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي 1981 كانت بمثابة "الضاحية" بين الدول الأوروبية الصناعية لاعتماد اقتصادها بشكل رئيسي على قطاعي السياحة والزراعة مما أفقده القدرة على مجارة القاعدة الصناعية المتطورة في البلدان الأوروبية الأخرى وخاصة ألمانيا، وفرنسا وبريطانيا التي لعبت دورا رئيسيا في صياغة الهيكلية المؤسسية للاتحاد الأوروبي بما يتلائم اقتصاداتها الصناعية القوية فيما.

عانت البلدان الأوروبية الأقل تطورا، منها اليونان وإسبانيا والبرتغال من أوضاع اقتصادية تتسم بارتفاع عجز ميزان مدفوعاتها والدين العام نتيجة زيادة الإنفاق والدين العام وضعف الإيرادات لذلك لم تكن قوية كفاية لتطبيق شروط المعاهدة على أكمل وجه².

¹- أوكيل نسيمية، بوكساني رشيد، مصيبيح أحمد، "الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب نشوبها وإنشائها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالات التصنيف الائتماني فيها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 62/61، شتاء، ربيع، 2013، ص.8.

²- ربي محمود، قصة اليونان مع الاتحاد الأوروبي منذ البداية حتى الآن، 3 أوت 2017، 19:19 على الموقع الإلكتروني:

<https://www.daiyFX.com/tadawa/-Fonex.news/education/2015/08/24/story-of-Greece-with-theEu-from-beginning-til-3643>

فخلال انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي انتفعت من كل الآليات الممنوحة من طرفه بشكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، ومن خلال الموارد الهامة لليونان ساعدت بتغطية عجز ميزانيته، وأيضا مضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، وفي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 وأصبح يقارب 32000 دولار وهذا ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة، ومنذ أن انضمت عشر دول جديدة إلى إقامة الاتحاد الأوروبي سنة 2004 بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار أي أقل بكثير من الدخل السنوي للفرد الواحد لليونان في هذه انتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها. وهذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداينت فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الألعاب دون أن تتسى الانعكاس لانتهاؤ هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي تتمثل لوحدها قرابة العشر للنتاج المحلي الخام¹.

فقبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو كان الدين اليوناني يشكل 6% من إجمالي الناتج الوطني، أما في عام 2009 فقد وصلت النسبة إلى 50%، كما ارتفع في نهاية العام 115% وذلك راجع إلى ارتفاع الأنفاق من الحكومات اليونانية المتعاقبة الذي كان يمول عن

¹-أحيمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2012، 2013،

طريق الاقتراض في أسواق رأس مال الدولية، وبهذا الاعتبار يكون اليورو قد فتح الطريق لليونان للوقوع في أزمة¹.

المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد اليوناني.

إن الاقتصاد اليوناني يعتبر من الاقتصاديات الأكثر ديناميكية في المنطقة الأوروبية حيث أن خلال الفترة 2000 إلى 2007 وصل معدل النمو السنوي إلى 4.2%².

وبالتالي يقوم الاقتصاد اليوناني على ثلاثة دعائم أساسية هي:

قطاع الخدمات حيث ساهم حوالي 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ساهم حوالي 20.6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوجب 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ساهم حوالي 3.7% من إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل، وهذا وتبلغ نسبة البطالة حوالي 9% وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى³.

أما حسب تقديرات 2015 تتركز بنية الاقتصاد اليوناني على ثلاثة أعمدة هي:

قطاع الخدمات 25.4% والتي تضم التجارة والنقل، والصناعة تقدر بـ 12.6% من الناتج المحلي العام والزراعة 4% من الناتج المحلي العام، وهو بعيد عن حجم ومستوى

¹- سليمان شهيبوط، "تداعيات أزمة الديون الأوروبية على الاقتصاديات المغربية مقارنة نظرية"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجلفة، العدد 6، جوان 2014، ص 147.

²- بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثارها على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تجارة دولية، ورقة، 2014-2015، ص 127.

³- بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سكيكدة، مجلة الباحث: العدد 13، 2013، ص 59.

الخدمات التي تمثل النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي العام، وأيضا في استيعاب اليد العاملة.

وعليه يتميز الاقتصاد اليوناني بعد خصائص منها:

- مواجهة اليونان في سنوات 2000، ستة سنوات من الانكماش والكساد، ونسبة نمو ضعيفة.

- مواجهة عجزا حادا في الموازنة العمومية من 2008 و2009، مما نتج عنه مضاعفات سلبية، ومواجهة اليونان لها جس أزمة الدين عمومي معتبر، الذي استمر في الارتفاع حسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي قدرتها برسم عام 2015 بـ 181.2% من الناتج المحلي العام، بينما تقدر بـ 158% في سنة 2011، فيما ارتفعت مديونية الأسر إلى مستوى 119.7% من مداخيلهم ونتج عن ذلك استفحال البطالة التي بلغت 24.9%¹.

- الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة.

- نقص العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة عن الكفاءة والإنتاجية مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب.

- نقص الأدوات المالية والوسيطية بين المدخرين والاستثمارات المحتملة التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها².

ومن هنا يمكن القول أن بنية الاقتصاد اليوناني يواجه عدة إختلالات هيكلية التي تتمثل في:

¹- بلحسن صارة، أزمة الديون اليونانية جذورها وانعكاساتها وطول الإنقاذ، الجزائر، ص246.

²-رواق، مرجع سابق ، ص.65.

- عدم توازن القطاعات الاقتصادية، فالقطاع الخدمي يشكل وحده نسبة 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي مما يعني أن قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر مقارنة بقطاع الإنتاج الحقيقي.
- انخفاض تنافسية الاقتصاد اليوناني، حيث يصنف في أوروبا على أنه غير تنافسي، ويغزى ذلك ارتفاع مستويات الأجور والذي لا يصاحبه زيادات مماثلة في الإنتاجية للعامل اليوناني، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف السلع اليونانية بالنسبة لغير اليونانيين، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات اليونانية، ومن ثم تصاعد عجز الميزان الخارجي بها والذي يحتاج هو الآخر إلى تمويل.
- التهريب الضريبي الذي تفقد من خلاله الخزينة اليونانية ما يرجو عن 20 مليار أورو سنويا، ناهيك عن التوسع في الإنفاق الحكومي بأكثر مما تسمح به طاقة الاقتصاد اليوناني خاصة فيما يتعلق بالأجور والمعاشات¹.
- اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي.
- تزايد ضغوط للاستدانة خصوصا في مطلع 2010 وذلك مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية.
- ظهور الاختلال القائم على أساس سيادة قطاع الخدمات بصورة كبيرة، مقابل ضعف القطاع الفلاحي إذ عرف نمو ضعيفا في 2012 و 2013 بـ 3.8% من الناتج المحلي العام إلى 3.8% لعام 2014 ثم إلى 4% إلى 2015، ومن هنا فقطاع الإنتاج الفعلي أقل بكثير من حجم قطاع ونشاط الخدمات، ويضاف إلى هذا العامل الجوهري الارتفاع المعتبر لنسب البطالة المقدر بـ 24.9% من اليد العاملة النشطة،

¹- غرابية زهير، معزوز لقمان، أزمة الديون بمنطقة الأور 2010 جذورها، وتداعياتها وآليات إدارتها، 2010، ص ص.

وعليه فالنسب تكشف عن ضعف قدرة الاقتصاد اليوناني الإستيعابية وعجزه أيضا على توفير فرص عمل جديدة وعلى تحفيز الطلب واستقطاب الاستثمارات¹.

المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني.

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لليونان فيما يلي:

1- الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

حقق الاقتصاد اليوناني معدلات نمو سنوية قدرها 4% من المتوسط بين عامي 2004 و 2007، فيما نما بمعدل 2% خلال عام 2008، ليدل بذلك على أنه من أعلى المعدلات في منطقة اليورو. وفي عام 2009 أثر على عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي على اليونان، وهذا ما دفع باليونان إلى اتخاذ بإجراءات اقتصادية من صندوق النقد الدولي لتحقيق تعافي مالي الناجم عن تأثير على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 والذي تراجع بنحو 2.5% إلى 4%.

2- الاستثمار والادخار في اليونان:

خلال عام 2008 وحسب الأسعار الثابتة بلغت قيمة تكوين رأس الثابت في اليونان 44.8 مليار يورو، وهذا الثبات يمتد بالقيمة نفسها في 2007، فقد انخفضت هذه القيمة في عام 2009 بـ 39.9 مليار يورو وذلك جزاء الأزمة المالية العالمية، ومن جانب فقد بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 3.1 مليار يورو عام 2008، أي بزيادة تعادل 100% مقارنة لعام 2007 وفي عام 2009 بقي إجمالي الاستثمارات وصافيتها في مستويات مرتفعة رغم الأزمة المالية وتعاضمها وبالتالي يشهد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليونان انخفاضا بنسبة 21% مقارنة بعام 2008، فهذا التراجع بدأ أقل بكثير من قيمة التدفقات التي بلغت 37% وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

¹ - بلحسن ، مرجع سابق، ص ص. 246، 247.

والتنمية، وعام 2009 فقد بلغ إجمالي تدفقات رأس المال، الأجنبية 4.496 مليار يورو أي ضعف صافي التدفقات عن العام نفسه ب 21.145 مليار يورو وهذا ما يعد مرآة للآداء الحقيقي للدولة¹.

3- العمالة ومعدل البطالة في اليونان:

في عام 2008 بلغت معدل البطالة 7.6%، وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو، وعام 2009 ارتفعت النسبة كنتاج طبيعي للأزمات العالمية حتى بلغت 9.4%، وتزايد هذا المعدل عام 2010 نتيجة لسياسات النقشف المالي.

4- الميزانية والدين الحكومي اليوناني:

في عام 2010 يأتي الإستقرار المالي على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص (على الصعيد الوطني والدولي) والصادرات من محركات النمو الرئيسية، وليس للزيادة في الإنفاق العام.

وبالذكر أن إنتاجية العمالة في اليونان واصلت ارتفاعها في عام 2009، بل وما زالت تتفوق على متوسط المعدلات المسجلة في دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، أما العجز العام في الميزانية فقد تقلص بدوره إلى 46% خلال النصف الأول من عام 2010، مما دفع من شأن التوقعات القائلة بعودة اليونان إلى أسواق السندات عام 2011 وهو العام الذي تشير التوقعات إلى شهوده اتجاهات نمو تصاعدية في إجمالي الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذبا للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل ذلك تحرير عدد في الأسواق واختصار إجراءات استصدار التراخيص وتمير قانون

¹ - بوصيع صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة: قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011، ص ص.139، 142.

الاستثمار الجديد، علاوة على بث المرونة في سوق العمل، إلى غير ذلك في التدابير والإجراءات¹.

5-التجارة الخارجية في اليونان:

خلال عامي 2006-2008 زادت الصادرات اليونانية بنسبة 11.2%، وعام 2009 تراجعت لتصل قيمته إلى 19.2 مليار يورو من أصل 22.8 مليار يورو عام 2008، وهذا التراجع مقبول بالنظر إلى الأوضاع المالية المتأزمة عالميا لمالها من تأثير مباشر على التجارة الدولية².

¹ - متوفر على الموقع الإلكتروني: شوهد في 2017/08/08 <http://www.investingreece-gov.gr/default.asp>

² - بوصبيغ، مرجع سابق، ص ص. 143، 144.

المبحث الثاني: بداية الأزمة المالية اليونانية من الأسباب إلى التأثيرات.

الأزمة المالية اليونانية من أصعب الأزمات في منطقة اليورو، ففي هذا المبحث سنتطرق إلى بداية الأزمة المالية اليونانية، والأسباب المؤدية لها، والخلفيات، وكيفية تأثيرها على الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: بداية الأزمة المالية اليونانية.

بدأت أزمة اليونان منذ سنوات سابقة، حيث كان الأداء الاقتصادي لليونان سيء قبل انضمامها إلى منطقة اليورو. لكن الأزمة أخذت وضع حرج في أكتوبر عام 2009، عندما اعترفت الحكومة اليونانية الجديدة بأن الحكومة السابقة قد زيفت الحسابات القومية، وأن الحكومة الحالية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة 13.6 في المائة، وديون تبلغ 115 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ظلت الأزمة تعصف بالبلاد داخليا واستمرت الحكومة اليونانية في الإقتراض من الدول الأوروبية، وبالتالي ارتفع سقف الديون عاليا، وعجزت اليونان عن سداد ديونها، ومؤخرا رفض وزراء مالية منظومة اليورو الطلب الذي تقدمت به حكومة اليونان لتمديد العمل ببرنامج الإنقاذ المالي الحالي والذي انتهى العمل به، وهو ما وضع الحكومة اليونانية في مأزق كبير، لم يكتف الاتحاد الأوروبي بالرفض فقط بل فرضوا رزمة من السياسات على أثينا، تتضمن شروطا وإجراءات تقشف إعتبرتها اليونان قاسية جدا ومذلة للشعب اليوناني، ولا تؤمن من الحد الأدنى من التمويل المطلوب¹.

تعد اليونان من أوائل من دق ناقوس الخطر اتجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، عندما تأهل الحزب الإشتراكي بالبلاد لتسيير دقة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية

¹ - سميحة عبد الحليم، أزمة اليونان، كابوس يطارد منطقة اليورو، أخبار مصر، 09:45، شوهده في 2017/09/19

حكم اليمين، عند ذلك فجر وزير المالية الجديد "جورج باباكستنتينو" في حكومة رئيس الوزراء "جورج باباندريو" قنبلة من العيار الثقيل لأعضاء الاتحاد الأوروبي، وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي، بدل 3.6% أي أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى وكالات الرقيم المالي "فيتش"، ستنداروبوز، وموديز" إلى تخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها¹.

عندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها، وهذا عندما كشفت محاور أخرى في الأزمة حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعف موقفها وهزت مصداقيتها إلى ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون أن الاتحاد الأوروبي يشترط على دولة ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي².

¹- مي السيد، "الأزمة الاقتصادية اليونانية...كيف تورطت اليونان بها، هل من سبل يخرجها من الأزمة؟"، مجلة أراجيك، 2017/09/19، 22:15، على الموقع الإلكتروني

<http://www.orageek.com/2015/07/11/greek-economic-cuisis.html>.

²- سناء عبد القادر مصطفى، "الأزمات الاقتصادية العالمية بين النظرية والتطبيقات السياسات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاديين العراقيين، 2017/09/19، 23:24، على الموقع الإلكتروني:

Irqieconomiste.net/an/2015/12/02/

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الأزمة المالية اليونانية.

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني في مدة تقارب أربعة قرون (من القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر، وحينما ضعفت الدولة العثمانية طفقت اليونان تحرر أصر من النفوذ العثماني تدريجيا حتى وصلت إلى الشكل المعاصر لخريطة الدولة كما نراها اليوم، وبسبب ضعف الاقتصاد وتدهور أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض من الدولة الأوربية، وقد حصلت بالفعل على أول قرض من بريطانيا بعد الإستقلال عام 1823، وبعدها حصلت أيضا على قروض أخرى عبر مراحل متتاليين أعلنت اليونان عن عجزتها عن الإيفاء بالإلتزامات الديون وأعلنت إفلاسها أربعة مرات، في السنوات 1827-1843-1893-1932، وتكاد تكون أسباب عجز اليونان الإيفاء بمستحقات ديونها حاليا، والتي قد تقودها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد الاستقلال¹.

ومن هنا فكلّ هذه المشاكل تعود لتراكم عدة عوامل وأسباب داخلية وخارجية أدت إلى ظهور هذه الأزمة والتي يمكن حصرها في العناصر التالية.

1-العوامل الداخلية:

خلال الفترة 2001 و 2007 حققت الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا، حيث نما الاقتصاد بنسبة 4% وساهم بذلك تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الإئتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزيادة الانفاق خلال هذه الفترة 87% بينما زادت الإيرادات بنسبة 31% وذلك ساهم بضعف التحصيل الضريبي، في زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب الفساد المتفشي في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهريب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا بينما بلغت الزيادة

¹ - عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص.2.

في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية، وزيادة عجز الميزان التجاري¹.

كانت اليونان قدرت أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد من ما يقرب 300 مليار ديون مما أدى إلى انعدام الثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا، وإسبانيا للظهور.

تمويل اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الافتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009.

عجز خفض تكاليف الافتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في "GIIPS" * وبدلاً من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات الـ "GIIPS" في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان².

تزييف الأرقام والإحصائيات: لقد كانت الحكومة اليونانية ولسنوات تقدم أرقام وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة الإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانياتها، وقد اكتشفت الهيئة الأوروبية لإحصاء "eurostat" ذلك في 12 جانفي 2010 عند تصريحها بعدم صحة التقارير اليونانية المقدمة لها.

¹ - بالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ص.60.

* - اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضا "PIIGS" أو "PIGS".

² - بوصبيغ، مرجع سابق، ص ص. 146، 147.

عدم التزام اليونان بمعاهدة ماستريخت: تصن معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز العجز في الميزانية بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وصل إلى 12.5% في 2009¹.

ضعف القدرة التنافسية، تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، فمنذ أن تبنت البلاد الأورو ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بلغ 05%، وهو ضعف متوسط المعدل في منطقة الأورو ككل.

ضعف التحصيل الضريبي: يقدر الاقتصاد غير رسمي في اليونان والذي لا يخضع إلى ضريبة بين 25% و30% من الناتج المحلي الإجمالي².

2-العوامل الخارجية:

إذ تتمثل أهم الأسباب الخارجية في:

الدخول في عضوية العملة الأوروبية: أصدرت الحكومة اليونانية بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماستريخت، نسب الدين وعجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي، وذلك لكي يتسنى لها دخول عضوية العملة الأوروبية، مما أدى إلى التأخير في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل³.

الأزمة المالية العالمية 2008 التي بدأت مشاكلها مع الانهيار المالي الذي كان سببه مبالغة شركات التمويل في تحمل المخاطر وفي الاستدانة، إلى جانب التضخم في التعامل بالأصول المالية الغامضة وغير المأمونة مثل المشتقات، هذه المشاكل كانت السبب في

¹ - قايد مريم، الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي العربي بعد أزمة ديون السيادية الأوروبية، مجلة دراسات اقتصادية، عدد 04، المجلد 1، جوان 2017، ص.362.

² - عراية، مرجع سابق، ص.8.

³ - بوالكور، مرجع سابق، ص.61.

وقوع الأزمة التي أدت لاحقا لتراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي تراجع مدخول الضرائب للدول وارتفاع العجز في ميزانيتها، هذه الظروف المثيرة للقلق تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي تضربا لنشاط الاقتصادي على المدى القريب¹.

ومن هنا تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية، ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% عام 2009 كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%.

المبالغة في الدين العام: منذ نهاية عام 2009، إزدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية (اليونان، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في السندات الحكومية اليونانية، إن مصاحبة تخفيض التصنيف الائتماني لليونان لهذه المبالغة في الدين العام، أدى إلى قرع جرس الإنذار في الأسواق المالية².

قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض ترقيمها على الدين العمومي لليونان: حيث كان تخفيض من (A-) إلى (BBB+) بنسبة لكل من الوكالات "فيتش" و"ستاندر وبورز"، من (A1) إلى (A2) بالنسبة لـ"موديز"³.

¹ - ماريك بيلكا، "أوروبا في شدة -تختبر الأزمة الاقتصادية العالمية تلاحم الاتحاد الأوروبي"، مجلة التنمية والتمويل،

العدد 4، المجلد 46، جويلية 2009، ص.9.

² - بوالكور، مرجع سابق، ص.61.

³ - قايد، مرجع سابق، ص.362.

المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة المالية اليونانية على الاتحاد الأوروبي.

إنّ أزمة الديون السياسية اليونانية أثرت بشكل كبير على منطقة اليورو بسبب التخوف من تخلف اليونان عن سداد ديونها التي تبلغ حوالي 350 مليار يورو، أي ما يعادل 482 مليار دولار. وهذه الديون تفوق ناتجها المحلي بمقدار 160% حتى وصل العجز إلى 136% في موازنتها الأوروبية وصندوق النقد الدولي من اليونان تطبيق إجراءات تقشفية ضمن ما يسمى "بخطّة الإنقاذ" الأوروبية، ولكن "بابا ندرينو" أراد أن يتراجع عن تطبيق المزيد منها فدعا إلى إجراء استفتاء على تلك الإجراءات وأيده 5 وزراء في حكومته منهم وزير المالية.

ولكنه النظر إلى التخلي عن فكرة إجراء الاستفتاء بعدما استدعاه الأوروبيون إلى مدينة "كان الفرنسية" وحذروه من أن بلاده لن تحصل على أموال إضافية إذا لم ينفذ خطة التقشف، وفي 2011/10/11، وافق الدائنون الدوليون بصرف الدفعة السادسة لليونان ومقدارها 8 مليارات يورو، وفي 2011/12/12 السنة نفسها قررت الحكومة المزيد من تدابير التقشف متحدية المتظاهرين ودخول البلاد في حالة شلل عام نتيجة إضراب عام واحتجاجات عنيفة في أثينا¹.

في نوفمبر 2008 أعلن رسمياً عن بدء الركود والإنكماش في أوروبا، بعد انفجار الأزمة المالية العالمية من مركزها "أمريكا".

فأخذت هذه الأزمات المالية والاقتصادية تظهر واحدة تلو الأخرى، من أزمة أسواق الأسهم المالية، وانهيار الشركات والبنوك ومحاولة الدول إنقاذها بضخ الأموال الطائلة في جسدها مما شكلت عبئاً ثقيلاً على الدول دون أن تعالج المشكلة، حتى إن ذلك اعتبر أحد

¹ - أسامة يحي هاشم، "أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي"، شوهد في 13:15، 2017/09/20

متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.feghwelr.com>

أسباب اهتمامهم بمعالجة المشكلة وعلى مدى حرصهم على بقاء الوحدة النقدية الأوروبية اليورو وعلى الحفاظ على منطقة اليورو بل على استمرار الاتحاد الأوروبي، فيفهم من ذلك أن ألمانيا لن تتخلى في المدى المنظور على اليورو وعن الاتحاد الأوروبي. مع العلم أن اليورو يعتبر سر نجاح هذا الاتحاد وسقوطه يعني سقوط الاتحاد وفشله.

وهذه الأزمة منحت الفرصة لأمريكا حتى تستغلها من ناحية لتبعد الأنظار عن وضعها المالي والاقتصادي المتأزم وكونها هي بالأصل مصدر الأزمة بالدرجة الأولى، ومن ناحية أخرى لتزرع ثقة الأوروبيين باتحادهم وبحملتهم حيث تعمل على إسقاطه أو إفشاله مع عملته اليورو حتى تتحول دون أن يكون لأوروبا تأثير دولي ينافسها سواء في الاقتصاد أو في السياسة الدولية، بل تريد أن تجعلها تابعة لها تسير في ظلالها، ولذلك تقوم بالعمل على مساعدتها لدرجة معينة حتى تبقىها تابعة لها أو تجعلها تسير تحت مظلتها¹.

¹ - عادل خليفة، أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها، موقع الأخبار، العدد 1628، 15:00، 2017/09/20 على الموقع

الإلكتروني:

المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة اليونانية في منطقة اليورو.

تواجه مستقبل منطقة اليورو عدة سيناريوهات خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية اليونانية، وبهذا سنحاول أن نفصل في كل سيناريو جميع الاحتمالات التي يمكن أن تقع في الغد القريب أو المستقبل البعيد.

المطلب الأول: سيناريو إفلاس وخروج اليونان.

إنّ خروج اليونان من منطقة اليورو والتصل من كل الديون الخارجية، هذا يعني حدوث أزمة في العلاقات الأوروبية الداخلية مما سيؤدي إلى حالة من الفوضى المالية والأمنية والتي تستمد لفترة طويلة، وسترتفع نسبة البطالة والجريمة، وستفقد الممتلكات والاستثمارات أكثر من 50% من قيمتها، وحدث أزمة في التبادل التجاري الداخلي والخارجي في حين عودة اليونان لعملة التقليديّة الدراخما¹.

وفي حال ما إذا أعلن صندوق النقد الدولي عن إفلاس اليونان وقام بإيقاف حزمة الإنقاذ الثانية المخصصة لليونان، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى خروج اليونان من آلية الإنقاذ الأوروبي، وستعجز الحصول على أي قروض من أي مؤسسة مالية دولية من أجل تسديد قروضها أحدهما لصندوق النقد الدولي والثاني للبنك المركزي الأوروبي، إفلاسها يؤدي إلى توقف حصول البنوك اليونانية على القروض الضرورية التي يمنحها لها البنك المركزي الأوروبي من أجل ضمان استمرار نشاطها، وهذا الأمر ما يؤدي إلى إقبال اليونانيين على هذه البنوك لسحب أموالهم، مما سيؤدي إلى مخاطر تتعلق بانهيار النظام البنكي كله².

ومع خروج اليونان نتيجة لإعلان إفلاسها سيكون تبخره 70 مليار يورو من توفيرات اليونانيين من إجمالي 170 مليار يورو مودعة بالفعل في البنوك اليونانية ومن هنا ظهر

¹- درويش، مرجع سابق، ص.7.

²- عبد الحافظ الصاوي، "السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية"، مجلة المجتمع، 15:00، 15 سبتمبر

2017 على الموقع الإلكتروني. mughtama.com reports item

الأثر السلبي، مضيفاً قول وزير الخزانة "جورج أوزبورن" أن خروج اليونان من منطقة اليورو سيكون له تداعياته سلبية وعلى بريطانيا أن لا تتهاون مع تداعيات خروجها رغم أن بريطانيا خارج العملة الموحدة¹.

ومع خروج وإعلان إفلاس اليونان تبدأ التبعيات الاقتصادية بالظهور منها:

- الابتزاز والضغوطات الكبيرة التي يتم ممارستها الدول الكبرى على الدول الأضعف بدلا من أن تطبق مبادئ التضامن بين مختلف الأعضاء، وهذا الأمر قد يكون سببا رئيسيا وراء بداية تفكيك الاتحاد الأوروبي.
- فقدان الثقة في السندات الإيطالية والإسبانية مما سيؤدي إلى الامتناع عن شرائها، وهذا سيقود الدولتين إلى اللجوء إلى حزمة إنقاذ أوروبية تفوق بكثير الحزمة التي قدمت إلى اليونان.
- استثمار كثير من دول العالم والشركات والمصارف في سندات الدين اليونانية البالغ قيمتها 380 مليار يورو، وفي حال إفلاس اليونان فإن هذه الدول والشركات ستضطر إلى شطب استثماراتها بشكل كلي من قوائمها المالية وهذا سيقود إلى محدودية في قدرة البنوك الأوروبية على الإقراض، وهذا بدوره سيخفض الإستهلاك ويقود إلى الكساد الاقتصادي في السوق الأوروبية.
- إمكانية انتقال عدوى الإفلاس إلى بعض الدول الأوروبية ذات الاقتصاد الضعيف مثل إسبانيا والبرتغال وإيطاليا.
- اعتبار روسيا الاتحاد الأوروبي خصما لها خصوصا بعد فرض الاتحاد سلسلة من العقوبات الاقتصادية، والتي تسببت في تكبيد الاقتصاد الروسي خسائر فادحة.
- حدوث أزمة ثقة بين الدول الأوروبية يؤدي إلى خروج المستثمرين إلى أسواق أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان، وأيضا حدوث تساقط "قطع الدومينو"، التي ستجر

¹ - بي بي سي، العربية، الأزمة في اليونان: تحذيرات أوروبية من احتمال خروج البلاد من اليورو حال رفض مقترحات

الدانين، 15:30، 15 سبتمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: www.bbc.com>business

وراءها أزمات أخرى أشد خطر وأبعد أثراً، مثلاً بريطانيا وهذا ما يعني بصورة أو بأخرى انتهاء حلم الاتحاد الأوروبي كمنطقة موحدة ومتضامنة¹.

المطلب الثاني: سيناريو السداد والبقاء بالاتحاد الأوروبي.

إنّ أوروبا حريصة على بقاء اليونان داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصاً مع بقائها خمسة عقود من المفاوضات وبناء المؤسسات لإقامة الاتحاد، وأن خروج اليونان يعني انهيار هذه المنظومة التي كانت حلماً في مطلع خمسينيات القرن العشرين وأصبحت واقعا مع بداية الألفية الثالثة.

فسيناريو السداد والبقاء، سوف يجنب اليونان شبح الإفلاس، ويحافظ على التجربة الأوروبية في وحدتها، إلا أنه يستلزم أن تقوم اليونان بتطبيق جاد لما سيتم عليه التوافق وسيعيش الشعب اليوناني سنوات عجاف خلال السنوات المقبلة، في ظل التوصل إلى حل، ولكنها أخف بكثير من التعثر وإعلان إفلاس اليونان.

فعلى الاتحاد الأوروبي أن يغير آلية المعالجة للأزمة اليونانية، والانتقال من آلية الدين إلى آلية المشاركة، عبر الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بإمكانه أن يمثل ضخم أموال جديدة في شرايين الاقتصاد اليوناني بلا تكلفة تمويلية.

وإذا نجحت الحكومة في تطبيق هذا البرنامج، فيمكن أن يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وينشط حركة الاقتصاد: لتكون نسبة الديون الخارجية أقل، وفي ظل هذا السيناريو المتفائل اليونان أمامه 3 إلى 5 سنوات من أجل رفع و تعافي اقتصاده².

كما اعترف "فيرنر هوير" "werner Hoyer"، رئيس البنك الاستثماري الأوروبي المعين حديثاً والوزير الأسبق للشؤون الأوروبية في ألمانيا: يدعي خطة مارشال لليونان،

¹ تقرير حول "الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية"، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، دائرة الدراسات، جويلية 2015، ص.6.

² عبد الحافظ الصاوي، السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية، 10:10، 2017/09/01، على الموقع الإلكتروني:

ومن الضروري أن يكون هناك برنامج إعادة إعمار البلد، وهو بما يسمى "ببناء الأمة"، في التعبير الأمريكي، لأن مؤسسات الدولة، ولاسيما إدارة الضرائب التي تجمع الضرائب، تفتقر حاليا إلى أكثر من غيرها.

وعلى الجانب الأوروبي أصبح الملف اليوناني سياسيا، بل حصريا يعترف المصرفيون بذلك بسهولة، وقد تمكنوا من تخفيف صدمة إعادة هيكلة الديون. وهي مؤلمة واحدة من 100 مليار يورو لمؤسساتهم وذلك بفضل البنك المركزي الأوروبي، الذي يعطيهم كل السيولة التي يريدون، والفترة من ثلاث سنوات.

ومن الناحية الفنية، الأمور تحدث بشكل جيد، النظام المصرفي الأوروبي يقاوم. لذلك يتساءل المرء مرة أخرى إذا كان اليورو لن يكون أفضل عن خرافته اليونانية الهيلينية¹. الحل الوحيد من أجل البقاء في الاتحاد هو: تعميق الاندماج فيها. وإضافة على الأزمة التي تحملها على عاتقها إلا وأنها أضافت أزمة اللاجئين التي كلفتها غالبا، وتحملت عبئ، وأظهرت مرونتها في تحمل هاتين الأزميتين، وإذا نجحت أوروبا بتجاوزها لهذه الأزمة المالية وحلت مشاكلها ستصبح مؤسسة اقتصادية أقوى، وتكون اليد العليا لليونان، من أجل اتحاد نقدي. وتكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية وبالتالي تكون أكثر تنافسية².

¹ Jean- Pierre Roblin, *Sauver la Grèce, une question de survie pour la zone euro* : le journal économie, le figaro, 10/09/2017/ sur site :

www.lefigaro.fr/conjoncture/2012/02/27/2002-20120227ARTFIG00431

² - رندة أبو شقرا، *الاتحاد الأوروبي بعد 60 عاما على تأسيسه دوره في انقاذ اليونان*، مجلة أرونيوز الإخبارية، 2017/09/10 على الموقع الإلكتروني:

arabica.euronews.com/2017/03/20/grec-and-the-europeanUnion-don-tblame-me

استنتاج الفصل:

يقصد بأزمة الديون السيادية: فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي.

نشأت أزمة المديونية الأوروبية من الديون السيادية التي أفزعت منطقة اليورو، وأثرت على الكثير من البنوك الأوروبية، بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، وهي اليونان وإيرلندا، والبرتغال والتي انتقلت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وإسبانيا اللذان يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر اتجاه أزمة الديون في منطقة اليورو.

يعد اليونان من الدول المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي حيث انضمت عام 1981 لتصبح العضو العاشر في المجموعة الاقتصادية والعضو الثاني عشر في منطقة اليورو، حيث انضمت إليه في 2001.

اتضح من خلال أزمة الديون اليونانية أن معاهدة ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم.

رجوع الأسباب الرئيسية لأزمة الديون السيادية باليونان إلى الأزمة المالية العالمية 2008، والمبالغة بالدين العام حيث وصفت بالدولة المدمنة على الديون.

خاتمة

خاتمة:

إن أزمة منطقة اليورو هي امتداد للأزمة العالمية التي انفجرت في 2007، وقد اعتمدت الدول المتطورة مخططات للإنقاذ بعد الخسائر الناتجة عنها ولم تتجح في سدها، رغم أنها ضخت السيولة النقدية للشركات الكبرى متعددة الجنسيات، والأزمة ستعيد الظهور في غضون الأشهر أو السنوات المقبلة وبشكل أخطر، كما أن القطاع المالي هو المتسبب في الأزمة والمؤسسات الكبرى التي زودت بالأموال لم تتجه لدعم القدرة الشرائية للفئات الواسعة من شعوب البلدان المتطورة.

فالمخططات حسب الاقتصاديين أدت على عجز وتفاقم في الميزانية العمومية للدول الرأسمالية المتطورة، وعجز الميزانية العمومية لمنطقة اليورو سنة 2009، ارتفع بنسبة 6.38% من الناتج الداخلي الخام وفي الولايات المتحدة الأمريكية بـ 11.2 بالمائة، فهذا العجز ارتفع من سنة 2007 إلى 2009 مصاحبا إياه ارتفاع في الدين العمومي، وفي منطقة اليورو هناك البنك المركزي الأوروبي الذي يتمتع باستقلالية واسعة عن سياسة الدول وله صرامة في تطبيق السياسة النقدية والمالية، وتتجه سياسته نحو الضغط على التضخم، والضغط بالتالي على الكتلة النقدية، وله تقشف كبير فيما يخص الميزانية الأوروبية حتى لا ترفع الدول الأوروبية من عجز في ميزانيتها العمومية مقارنة بالناتج الداخلي الخام من جهة أخرى فإن دستور البنك المركزي الأوروبي يمنع تقديم مساعدات للدول الأعضاء التي لا تحترم ميثاق الاستقرار، فإذا عرفت الميزانية العمومية للدول الأوروبية المنخرطة عجزا فلا لبنك يمكن له التدخل فيها عكس الخزينة الأمريكية التي تتدخل في مساعدة الاقتصاد الأمريكي كما يمنع البنك المركزي الأوروبي البنوك المركزية الأوروبية مساعدة الدول للحد من العجز أو لضخ الأموال في ميزانيتها العمومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
2. رفيقة حروش، الإقتصاد السياسي، دار الأمة، الجزائر، 2011.
3. صلاح الدين السيبي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة (الواقع والطموح)، عالمك الكاتب، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
4. مرغيت عبد الحميد، الاتحاد النقد الأوروبي أصوله-أدائه ومشكلاته، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة النشر.
5. عبد اللطيف أشنهو، مدخل لاقتصاد السياسي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
6. فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2009.
7. محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
8. محمود سعدوني، الوحدة النقدية الأوروبية وإشكاليات اليورو، جامعة بشار، الجزائر، 2006.

9. نبلي كمال الأمير، العرب واليورو: آثار محتملة ودروس مستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2002.

ب-المذكرات والمنشورات:

1. أحمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر 2005-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، باتنة، 2006-2007.

3. بوشول السعيد، مقتضيات الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي وآثارها على اقتصاديات الدول الخليجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تجارة دولية، ورقلة، 2014-2015.

4. بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2010-2011.

5. دبار حمزة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي -دراسة تحليلية وفق نموذج (SWOT)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير للعلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013.

6. سايل سعيد، التعاون الأوروبي -المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية 2007-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2013-2014.

7. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة -دراسة تحليلية تقييمية للتجارة لدول مجلس التعاون

- الخليجي (2000-2010)-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
8. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009-2011.
9. ليندة رزقي، أزمة منطقة اليورو وضرورة تفعيل الاستثمارات العربية البينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث (LMD)، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015-2016.
10. محمد محمود عبد الرحمن خليل، تحرير أسعار الصرف في مصر وأثار نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
11. نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة حالة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2013.
12. نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية، 2013-2014.
13. يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملية خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، 2012-2013.

ج- الندوات والملتقيات:

1. مهدي ميلود، الأزمة المالية الدولية: نظرية للأزمة أم أزمة نظرية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة المالية، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
2. حامدي محمد، التأسيس النظري للأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة المالية، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

د-المجلات والتقارير:

-المجلات:

1. أحمد بن نعمون، دور الوكالات الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار في الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، العدد 12، جوان 2017
2. أحمد سيع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، العدد 07، 2016.
3. أحمد سعيد نوفل، "الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الواقع والتحديات"، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، أبريل 2011.
4. أحمد سعيد نوفل، "متحدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة البرموك، الأردن.
5. أوكيل نسيم، بوكساني رشيد، مصبيح أحمد، "الأزمة المالية في منطقة الأورو أسباب نشوبها وانتشارها والدور الذي لعبته الأسواق المالية ووكالة التصنيف الائتماني فيها"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء، ربيع، 2013.
6. إيثار عبد الهادي محمد، "إستراتيجية إدارة الأزمات: تأصيل مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، مجلد 17، العدد 64، 2011.

7. بلحسن صارة، "أزمة الدين اليونانية جذورها وانعكاساتها وحلول الإنقاذ"، الجزائر، 2015.
8. بنك مصر "العملة الأوروبية الموحدة اليورو: النشأة ومراحل التطبيق، الآثار المتوقعة على الاقتصاد الدولي المصري"، أوراق بحثية، مركز البحوث ببنك مصر؟، العدد السابع، 1999.
9. بوالكور نور الدين، "أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول"، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة سكيكدة، العدد 13، 2013.
10. حمزة بن سويبي، دور وكالات التصنيف الائتماني في حدوث الأزمات المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 38، سبتمبر 2016
11. خالد مقدم، وكالات التصنيف الائتماني والأزمة المالية العالمية، إعادة تنظيم أو تضارب المصالح، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، عدد 6، مجلد 1
12. دبي عبد الرحيم الطويل، "وكالات التصنيف أهمية ائتمانية تحت المجهر"، مجلة البيان، 23 جانفي 2014.
13. سليمان شهيبوط، "تداعيات أزمة الدين الأوروبية على الاقتصاديات المغربية مقارنة نظرية"، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجلفة، العدد 06، جوان 2014.
14. صبحي رشيد اليازجي، "إدارة الأزمات من وحي القرآن الكريم، دراسة موضوعية"، غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد 19، العدد 02، أفريل 2011.
15. طارق رداق، "إشكالية العضوية في الاتحاد الأوروبي من سياسة التوسع إلى السياسة الأوروبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد 07، جوان 2017.

16. عبد القادر مشدال، "تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 12، جوان 2015.
17. عزيزة بن يسمينة، "أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد الثالث.
18. غراية زهير، معزوز لقمان، "أزمة الديون لمنطقة الأورو 2010 جذورها وتداعياتها وآليات إدارتها"، 2010.
19. قايد مريم، "الإصلاحات الهيكلية في القطاع المصرفي العربي بعد أزمة الديون السيادية الأوروبية"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017.
20. ماجد عبد الله المنيق، "تأثير عملة اليورو العالمية والعربية وانعكاساتها على تعاملات النفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 25، العدد 89، 1999.
21. ماجدة مدوخ، "النظام النقدي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة عمار تليجي، الأغواط، العدد 03، 2008.
22. ماريك بيلكا، "أوروبا في شدة -تختبر الأزمة الاقتصادية العالمية تلاحم الاتحاد الأوروبي-"، مجلة التنمية والتمويل، العدد 04، المجلد 46، جويلية 2009.
23. محمد عماد عبد العزيز، الأزمة المادية والمصرفية والسيادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية 2008، جامعة تكريت، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، العدد 33، 2015.
24. مدني أحمد، "دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات الأسواق المالية ومتطلبات لإصلاحها"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جوان 2013.

25. مزبود إبراهيم، "فترات تأثير الأزمات المالية على القطاع المالي والمصرفي العربي"، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، جامعة المدية، العدد 01، أبريل 2014.
26. مصطفى كامل، "العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع تركيز على حالة مصر"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة المستنصرية، بغداد، العدد 24، 2010.
27. نزهان محمد سهو، "الأزمة المالية العالمية الراهنة المفهوم، الأسباب التداعيات"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، العدد 83، 2010.
28. هشام بوريش، دور المعلومة في أزمة الديون السيادية (دراسة حالة اليونان)، *مجلة العلوم الاقتصادية*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016.
29. هيل عجمي جميل، "الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"، *مجلة جامعة دمشق*، مجلد 19، العدد 203.
30. ونادي رشيد، "آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياساتها المالية"، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، جامعة بليدة، العدد التاسع، جوان 2011.
31. يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة المسيلة، عدد 02، 2009.

-التقارير:

1. عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية، جذورها وتداعياتها"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
2. "تقرير حول الإفلاس المحتمل لليونان وتداعياته الاقتصادية"، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، دائرة الدراسات، جويلية 2015.

ثانياً - المواقع الإلكترونية:

1. الاتحاد الأوروبي، اتحاد اقتصادي وسياسي لدول تقع معظمها في أوروبا، 26 جويلية 2017، 10.00 على الموقع الإلكتروني <http://ar/m.WIKIpedia.org> ويكيبيديا.
2. محمد كمال أبو عمشة، التجربة الأوروبية في الاتحاد النقدي والعملة الأوروبية الموحدة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 120، 30 : 08، 2017/09/03 على الموقع الإلكتروني: www.araa.ae.
3. حمد طبيب، اليورو هل يصمد أمام الأعاصير؟، بيت القدس، جامعة فكرية ثقافية، مجلة الوعي، العدد 301، 45 21/08/2017 : 09، على الموقع الإلكتروني: www.al.waie.org
4. أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث قانونية، العدد 4334، 2017/09/13، على الموقع الإلكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593.
5. عبد الجليل زيد مرهون، الدستور الأوروبي، الأمل والتحدي، جريدة الرياض، برج السنبله، العدد 19، 2017/09/10، على الموقع الإلكتروني: www.alriyadh.com/15022
6. وظيفة الدستور الأوروبي وأهم بنوده، مجلة **Made forminds**، على الموقع الإلكتروني: <http://P.dw.com/P/6hph>
7. عاصم السيد، "لماذا رفضوا الدستور الأوروبي"؟ مجلة بحوث، 2017/08/02 على الموقع الإلكتروني: <https://www.slamtoday.net/bohooth/artShow-13-5740.htm>

8. عادل لطيفي، "دروس من الدستور الأوروبي الموحد"، الجزيرة، 13: 15،
2017/09/10،

على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/knoukdegegate/opinions .

9. ربي محمود، قصة اليونان مع الاتحاد الأوروبي منذ البداية حتى الآن، 3 أوت
2017، 19:19 على الموقع الإلكتروني:

[https://www.daiyFX.com/tadawa/-](https://www.daiyFX.com/tadawa/)

Fonex.news/education/2015/08/24/story-of-Greece-with-theEu-from-beginning-til-3643

10. متوفر على الموقع الإلكتروني: شوهدي في 2017/08/08

<http://www.investingreece-gov.gr/default.asp>

11. سميحة عبد الحليم، أزمة اليونان، كابوس يطارد منطقة اليورو، أخبار مصر،
09:45، شوهدي في 2017/09/19 www.egynews.net/633597

12. مي السيد، "الأزمة الاقتصادية اليونانية...كيف تورطت اليونان بها، هل من سبل
يخرجها من الأزمة؟"، مجلة أراجيك، 22:15، 2017/09/19، على الموقع
الإلكتروني

<http://www.orageek.com/2015/07/11/greek-economic-cuisis.html>.

13. سناء عبد القادر مصطفى، "الأزمات الاقتصادية العالمية بين النظرية والتطبيقات
السياسات الاقتصادية"، مجلة الاقتصاديين العراقيين، 23:24، 2017/09/19،
على الموقع الإلكتروني:

lrqieconomiste.net/an/2015/12/02/

14. أسامة يحي هاشم، "أثر الأزمات الاقتصادية على مصير الاتحاد الأوروبي"، شوهدي في
2017/09/20، 13:15 متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://www.feghwelr.com>

15. عادل خليفة، أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها، موقع الأخبار، العدد 1628، 15:00، 2017/09/20 على الموقع الإلكتروني: khabar.com/mode/34469
16. عبد الحافظ الصاوي، "السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية"، مجلة المجتمع، 15:00، 15 سبتمبر 2017 على الموقع الإلكتروني. [mugtama.com/reports item](http://mugtama.com/reports/item)
- 17.
18. بي بي سي، العربية، الأزمة في اليونان: تحذيرات أوروبية من احتمال خروج البلاد من اليورو حال رفض مقترحات الدائنين، 15:30، 15 سبتمبر 2017 على الموقع الإلكتروني: www.bbc.com>business
19. عبد الحافظ الصاوي، السيناريوهات المحتملة للأزمة الاقتصادية اليونانية، 10:10، 2017/09/01، على الموقع الإلكتروني: mugtama.com/reports/etm/22353
20. رندة أبو شقرا، الاتحاد الأوروبي بعد 60 عاما على تأسيسه دوره في انقاذ اليونان، مجلة أوروبيوز الإخبارية، 2017/09/10 على الموقع الإلكتروني: arabica.euronews.com/2017/03/20/grec-and-the-europeanUnion-don-tblame-me
21. Jean- Pierre Roblin, *Sauver la Grèce, une question de survie pour la zone euro* : le journal économie, le figaro, 10/09/2017/ sur site : www.lefigaro.fr/conjoncture/2012/02/27/2002-20120227ARTFIG00431

ثالثا - المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alleron Monique, Bon Philippe, Bonnaud Jean-Jacques, les Enjeux de L Euro, Paris :Economica, 1998.
2. Janguir Remtoula, **la crise des Subprimes**, édition universitaire européennes EUE, 2010.
3. Marc Ladreit de la Charière, *le droit de noter, les agences de notations face à la crise*, Grasset, Octobre 2012.
4. Nobert Gaillard, **Les agences de notation, la découverte**, 2010.

الملاحق

ملحق: خريطة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي



المصدر: <https://ar.wikipedia.org/w/i,dex.php> ،

10:30 ، 2017/09/10

الفهرس

الفهرس

شكر وعران

إهداء

1.....	مقدّمة
4.....	أهمية الدراسة:
4.....	*أهداف الدراسة:
4.....	*مبررات اختيار الموضوع:
5.....	*إشكالية الدراسة:
5.....	*التساؤلات الفرعية:
5.....	*فرضيات الدراسة:
6.....	*حدود الدراسة:
6.....	*أدبيات الدراسة :
7.....	*الإطار المنهجي:
8.....	*الإطار المفاهيمي:
10.....	*تقسيم الدراسة:

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية.

13	تمهيد:
14	المبحث الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية.
14	المطلب الأول: تعريف بالأزمة الاقتصادية وأسبابها.
14	1-تعريف الأزمة لغة واصطلاحا:
16	2-أنواع الأزمات:
20	3-الأزمة الاقتصادية من قراءة الواقع إلى بروز المفهوم:
24	4-أسباب الأزمات الاقتصادية:
25	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية.
25	1-النظرية الكلاسيكية:
26	2-النظرية الماركسية:
28	3-النظرية الكنزية:
29	المطلب الثالث: إدارة الأزمة الاقتصادية.
29	1-تقدير الموقف:
30	2-التخطيط العلمي:
30	3-التدخل لمعالجة الأزمة:
31	4-الإستفادة من الأزمة:
32	المبحث الثاني: وكالات التصنيف ودورها في تفعيل الأزمة.
32	المطلب الأول: تعريف بوكالات التصنيف.
32	1-مفهوم التصنيف الائتماني:
34	2-درجات التصنيف الائتماني:
35	المطلب الثاني: أنواع التصنيفات الائتمانية.
35	1-التصنيف الائتماني السيادي:

- 2-التصنيف الإئتماني للمصارف: 36
- 3- أشهر وكالات التصنيف الإئتماني: 37
- المطلب الثالث: أزمة الرهانات العقارية الأمريكية. 41
- 1- قروض الرهن العقاري عالية المخاطر: 42
- 2- فقاعة قروض الرهن العقاري الثانوية: 44
- استنتاج الفصل : 46

الفصل الثاني:

أوروبا من السوق المشتركة إلى الاتحاد النقدي.

- تمهيد: 48
- المبحث الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي. 49
- المطلب الأول: السوق الأوروبية المشتركة..... 49
- المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي. 51
- 1- نظام الثعبان النقدي: 51
- 2- نظام النقد الأوروبي: 52
- 3- تقرير ديلور: 56
- المطلب الثالث: معاهدة ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية. 57
- 1- معاهدة ما س تريخت: 57
- 2-مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية: 59
- 3-معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية: 60
- المبحث الثاني: العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"..... 64
- المطلب الأول: الخطوات التنفيذية للتحول إلى الوحدة النقدية والعملة الأوروبية الموحدة. 64
- المطلب الثاني: البنك المركزي الأوروبي. 66
- 1- نشأة وأهداف البنك المركزي الأوروبي: (ECB): 66

- 71 2- أدوات البنك المركزي الأوروبي وسياسته النقدية:
- 74 المطلب الثالث: مزايا العملة الموحدة ومعوقات الاتحاد النقدي الأوروبي.
- 74 1- مميزات داخلية:
- 75 2- مميزات الخارجية:
- 79 المبحث الثالث: مشروع الدستور الأوروبي.
- 79 المطلب الأول: ظهور المشروع الدستور (معاهدة نيس).
- 81 المطلب الثاني: محتوى المشروع الدستور الأوروبي.
- 83 المطلب الثالث: معوقات تجسيد المشروع.
- 86 استنتاج الفصل:

الفصل الثالث:

انعكاسات الأزمة اليونانية على الاتحاد الأوروبي

- 89 تمهيد:
- 90 المبحث الأول: خلفيات أزمة الديون اليونانية.
- 90 المطلب الأول: انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي.
- 92 المطلب الثاني: طبيعة الاقتصاد اليوناني.
- 95 المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني.
- 95 1- الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:
- 95 2- الاستثمار والادخار في اليونان:
- 96 3- العمالة ومعدل البطالة في اليونان:
- 96 4- الميزانية والدين الحكومي اليوناني:
- 97 5- التجارة الخارجية في اليونان:
- 98 المبحث الثاني: بداية الأزمة المالية اليونانية من الأسباب إلى التأثيرات.
- 98 المطلب الأول: بداية الأزمة المالية اليونانية.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل الأزمة المالية اليونانية.....	100
1-العوامل الداخلية:	100
2-العوامل الخارجية:	102
المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة المالية اليونانية على الاتحاد الأوروبي.....	104
المبحث الثالث: سيناريوهات الأزمة اليونانية في منطقة اليورو.....	106
المطلب الأول: سيناريو إفلاس وخروج اليونان.....	106
المطلب الثاني: سيناريو السداد والبقاء بالاتحاد الأوروبي.....	108
استنتاج الفصل:	110
خاتمة:	112
قائمة المراجع	114
الملاحق	124
الفهرس	127

ملخص باللغة العربية

ملخص باللغة الفرنسية

ملخص الدراسة باللغة العربية:

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أهم التجارب الإندماج والتكامل الاقتصادي، فقد عمل منذ نشأته على توحيد وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين دول هذه الأعضاء، وبعد مرور عدّة سنوات للتجربة، تعرّضت منطقة اليورو لهزة ألام وهي الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت بوادرها في أمريكا، المتمثلة في الزهن العقاري سنة 2008، ولم يتعافى العالم من هذه الأخيرة، ظهرت أزمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو، التي تعتبر من أخطر الأزمات التي حدثت في المنطقة، ولم يسبق لها مثيل، فالإتحاد الأوروبي يعيش الآن تحت تهديد، خوفا من تلاشي هذه القوة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

الإتحاد الأوروبي، منطقة اليورو، أزمة الديون السيادية اليونانية.

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية:

L'Union européenne est considérée comme l'une des expériences d'intégration économique les plus importantes. Elle a travaillé depuis sa création pour unifier et coordonner les différentes politiques économiques entre les pays membres. Après plusieurs années d'expériences, la zone euro a été frappée par la crise économique mondiale qui a commencé en Amérique continentale 2008, le monde ne s'est pas rétabli de cette dernière, la crise de la dette souveraine grecque est apparue.

Mots clés :

Union Européen, La zone Euro, La dette souveraine grecque